

جامعة الأزهر
فرع إيتاي البارود
كلية اللغة العربية

نصب الفعل المضارع
بعد الفاء

إعداد الدكتور
عوض مبروك عبد العزيز شحاته
المدرس بقسم اللغويات
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وخاتم النبيين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد

فإن النحو العربي لم يولد فتيا ، ولم ينشأ متكاملا ، ولكنه مكث دهورا ، تعتمل فيه عقول وتهذب افكار ، حتى بسقت عيوانه ، وتفتحت اكمامه ، ونضجت ثماره ، بعد أن هيا الله له علماء أجلاء ، قصروا أوقاتهم عليه ، وحصروا أفكارهم فيه ، فكان لكل منهم فضله ، على قدر ما منحه الله من سعة عقل ، وخصوبة فكر ، وسلامة ذوق .

وأنا لا أستطيع القول بأن النحو العربي قد بلغ حد الكمال ، أو أشرف على الغاية ، وأنه لم يعد فيه مجال للبحث أو المناقشة . قد يقول ذلك غيري ، وأكذبني أستطيع أن أقرر أنه ما يزال في حاجة إلى جهد العلماء ، وطاقة الباحثين . ليوضحوا منه ما استفلق ، ويفصلوا ما أبهم ، ويكملوا ما نقص وقد يهيب الله لهم معرفة الصواب فيما عسى أن يكون ليس صوابا ، ذلك لأنني في اثناء القراءة العابرة في كتاب سيبويه ، وبعض كتب النحو الأخرى ، قد استوقفتني نقاط في : نصب الفعل المضارع بعد الساء ، فرأيت في بعضها غير ما يرى النحويون ، وقامت لي على ذلك أدلة غير قليلة ، ورأيت في بعضها الآخر ما يحتاج إلى إيضاح وبيان .

فدرست الموضوع ، وألمت بجميع جوانبه ، وعرجت على القرآن الكريم ، فأوضحت منه ما قد يلبس على القارئ أو

السامع فى هذا الموضوع ، وقرأت من الشعر العربى ماتيسر لى ، واستخرجت منه ما ظفرت به فى هذا الأمر ، ومن ثم جعلت موضوع بحثى هذا : « نصب الفعل المضارع بعد الفاء » .

وهأنذا أبدأ مستعينا بالله متوكلا عليه ، فأقول :

ينصب الفعل المضارع بعد الفاء فى حالتين :

الأولى :

أن يكون معطوفا بالفاء على فعل مضارع منصوب ، مثل قوله تعالى (فعسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا فى أنفسهم نادمين) (١) . فالفاء عاطفة ، والفعل المضارع « يصبحوا » معطوف على « يأتى » منصوب بأن المذكورة قبل المعطوف عليه .

والفاء مع كونها عاطفة هى سببية أيضا ، لأن « يصبحوا على ما أسروا فى أنفسهم نادمين » سبب عن الإتيان بالفتح ، فما قبل الفاء سبب ، وما بعدها مسبب ، فالفاء للسببية ، ولا تنافى بين العاطفة والسببية (٢) ، فقد تكون الفاء عاطفة والسببية ، فتجمع بين المعنيين ، كما فى هذه الآية ، وقد تكون عاطفة مجردة عن معنى السببية ، وقد تكون للسببية وتعطف مصدرا على مصدر . فلا تنافى بين السببية والعاطفة .

وإنما لم ينصب المضارع فى الآية بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، لوقوعها فى الإيجاب ، فإن عسى رجاء ، والرجاء

(١) من الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٢) انظر شرح الرضى على الكافية ٢ : ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

ليس من الأمور التي التي ينصب المضارع بعد الفاء في سياقها، وهذا مذهب البصريين ، لأنه في حكم الواجب عندهم . والقول بجواز نصبه بعد الفاء في سياق الرجاء هو قول الكوفيين .

ومذهب البصريين هو الصحيح ، لأن الترجي ليس طلبا ، فليس فيه طالب ، ولا مطلوب ، ولا مطلوب منه ، إذ هو توقع أمر محبوب ، أو اجتناب أمر مكروه . ولا ينبغي أن يخرج القرآن إلا على الصحيح الثابت .

ومما يدل على أن الرجاء في حكم الواجب : أن فاء السببية في الإيجاب تدخل على المسبب ، وفي النفي أو الطلب تدخل على السبب ، و « يصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين » سبب عن الإتيان بالفتح ، وليس سببا له . فدخل الفاء على المسبب دليل على أن الترجي في حكم الواجب ، وأنه لا ينصب المضارع بعد الفاء في سياقها .

وإنما قلت إن فاء السببية في الإيجاب تدخل على السبب لأن قولنا : يغضب زيد فيحزن أبوه ، إيجاب ، والفاء فيه سببية ، وحزن الأب مسبب عن غضب زيد . فما قبل الفاء سبب ، وما بعدها مسبب .

أما في النفي أو الطلب فالمضارع المنصوب بعد الفاء يكون سببا ، وما قبل الفاء يكون مسببا عنه . فلو قلنا : لا تكسل فتندم - بنصب « تندم » - كان الندم سببا في النهي عن الكسل ، لأن المثال يحتوى على معنيين : النهي عن الكسل ، والندم . ولما كانت الفاء للسببية كان لابد لأحد المعنيين أن يكون سببا في الآخر ، والنهي عن الكسل لا يكون سببا في الندم ، فسبب الندم هو الكسل ، لا النهي عنه ، فبقى أن

يكون الندم سببا في النهي عن الكسل ، فما بعد الفاء سبب ،
وما قبلها مسبب .

والأصل في قولنا : لا تكسل فتندم ، واشباهه ، عطف
ما بعد الفاء على ما قبلها ، فيكون مجزوما مثله ، ويكون النهي
عن أمرين هما : الكسل والندم . فلما أرادوا تحويل المعنى من
النهي عن الندم في حال العطف ، وجعله سببا في النهي عن
الكسل ، أخرجوا ما بعد الفاء من دائرة العطف ونصبوه ،
وجعلوا تغيير الإعراب دليلا على تغيير المعنى .

وإذا ثبت أن المضارع المنصوب بعد الفاء يكون سببا
فيما قبلها ، تبين لنا أن « يصبحوا » في الآية الكريمة ليس
منصوبا بأن مضمرة بعد الفاء ، وإنما هو معطوف على يأتي ،
لأنه ليس سببا في إتيان الله بالفتح ، وإنما هو مسبب عنه .
قال الألوسي : « فيصبحوا » أي أوئك المنافقون ، وهو عطف
على « يأتي » ، داخل معه في حيز خبر عسى » (٣) . اهـ

هذا ، وسنعود إلى الحديث عن إثبات أن ما بعد الفاء
سبب فيما قبلها بكثير من التفصيل ، وسنقيم له الحجة إن
شاء الله تعالى ، كما سنعود إلى الكلام عن نصب المضارع
بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ، ونبين أقوال العلماء فيه .

والفاء في قوله تعالى : (من قبل أن نطمس وجوها
فذردها على أديارها) (٤) - عاطفة ، و « نرد » معطوف على
« نطمس » ، فهو منصوب مثله بأن المذكورة . والمعنى : أن
الله يتوعدهم بعقابين ، أحدهما عقيب الآخر ، وهما الطمس
والرد ، فالطمس أولا ، والرد عقيبه .

(٣) روح الماني ٦ : ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٤) النساء : ٤٧ .

ويجوز أن تكون الفاء للسببية مع كونها عاطفة ، والمعنى :
إن الله يتوعدهم بعقاب واحد ، هو الطمس أما الرد فهو مسبب
عنه ، ونتيجة له ، فالطمس : محو معالم الوجه ، وينتج عنه
كونه مثل القفا . قال الزمخشري : « أن نطمس وجوها : أى :
نمحو تخطيط صورها ، من عين وحاجب وأنف وفم ، فنردها
على أدبارها : فنجعلها على هيئة أدبارها ، وهى الأقفاء
مطموسة مثلها . والفاء للتسبيب . وإن جعلتها التعقيب
على أنهم توعدوا بعقابين ، أحدهما عقيب الآخر ، ردها على
أدبارها بعد طمسها ، فالمعنى : أن نطمس وجوها فتتكسها ،
الوجوه إلى خلف ، والأقفاء إلى قدام » (٥) . ١ هـ

وفى قوله تعالى : (قال يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل
هذا الغراب فأوارى سواة أخى) (٦) ، الفاء عاطفة ، و « أوارى »
معطوف على « أكون » منصوب مثله بأن المذكورة ، وليس فى
الفاء معنى السببية ، لأن المواراة لا تكون سببا فى الاستفهام
عن العجز . وذهب الزمخشري إلى أن الفاء للسببية ، وأن
« أوارى » منصوب بأن مضمرة بعد الفاء . قال : « فأوارى :
بالانصب على جواب الاستفهام » (٧) . اهـ ، وقد خطأه أبو حيان
فقال : « وهذا خطأ فاحش ، لأن الفاء العاطفة جوابا للاستفهام
ينعقد من الجملة الاستفهامية والجواب شرط وجزاء ، نقول :
أتزورنى فأكرمك ، والمعنى : إن تزرنى أكرمك .
وقال تعالى : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) . أى إن يكن
لنا شفعاء يشفعوا . ولو قلت هنا : إن أعجز أن أكون مثل هذا

(٥) الكشاف ١ : ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٦) المائدة : ٣١ .

(٧) الكشاف ١ : ٦٢٦ .

الغراب أوارى سواة أخى ، لم يصح ، لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل هذا الغراب « (٨) » ١٠ هـ

ونقل الالوسى عن صاحب الكشف تخريجا يحاول به تصويب رأى الزمخشري ، فقال : « وأجاب فى الكشف بأن الاستفهام للإنكار التوبيخى ، ومن باب أتعصى ربك فيعفو عنك ، بالنصب لينسحب الإنكار على الأمرين • وفيه تنبيه على أنه فى العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف المعقول ، فإذا رفع كان كلاما ظاهريا فى انسحاب الإنكار ، وإذا نصب جاءت المبالغة للتعكيس ، حيث جعل سبب العقوبة سبب العفو وفيما نحن فيه نعى على نفسه عجزها ، فنزلها منزلة من جعل العجز سبب المواراة ، دلالة على التعكيس المؤكد للعجز ، والتصور عما يهتدى إليه غراب « (٩) » ١٠ هـ

والصواب ما ذهب إليه أبو حيان ، من أن « أوارى » فى قراءة النصب - وهى سببية - معطوف على « اكون » فهو منصوب بما نصب به المعطوف عليه ، وذلك لأن العجز المستفهم عنه منصب على كل من الأمرين على حد سواء ، على كونه مثل هذا الغراب ، وعلى مواراته سواة أخيه • فالمعنى - والله أعلم - أنه ينكر على نفسه عجزها عن كونه مثل هذا الغراب ، وعن مواراته سواة أخيه • ولما كانت الفاء تفيد الترتيب كانت المواراة مترتبة على كونه مثل هذا الغراب •

وقال الزمخشري : « وقرئ بالسكون على : فإنا أوارى أو على التسكين فى موضع النصب للتخفيف » (١٠) ١١ هـ
أى أنه يخرج قراءة تسكين الياء على وجهين : الرفع أو

(٨) البحر المحيط ٣ : ٤٦٧ •

(٩) روح المعانى ج ٦ ص ١١٦ •

(١٠) الكشاف ١ : ٦٢٦ •

النصب . فقوله : « وقرىء بالسكون على فأنا أوارى » . اه

يقصد بها قراءة الرفع ، وفيها تكون الفاء استئنفا فيه لا عاطفة ، والمضارع بعدها مرفوع ، وهو مع فاعله جملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنا أوارى . وهو صواب ، فالرفع جائز . قال سيبويه : « وإن شئت رفعت على وجه آخر ، كأنك قلت : فأنت تحدثنا » (١١) . اه

ويجوز أن يكون المعنى على قراءة الرفع : أعجزت عن كوني مثل هذا الغراب فأنا ممن يوارى سواة أخيه . أى ممن شأنهم المواراة ، قال سيبويه : « واعلم أنك إن شئت قلت : أيتنى فأحدثك ، ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببا لحديث ، ولكنك كأذك قلت : أيتنى فأنا ممن يحدثك ألبتة ، جئت أو لم تجيء » (١٢) . اه

وأما قوله : « أو على التسيكين في موضع النصب للتخفيف » فمعناه أن « أوارى » بتسيكين الياء منصوب ، وحذفت الفتحة للتخفيف ، وزعم ابن عطية أن التسيكين في موضع النصب لغة قوم ، تخفيفا لتوالي الحركات (١٣) .

والقولان ضعيفان ، لأن الفتحة لا تستثقل على الياء حتى تحذف للتخفيف ، وليس هناك حركات متتابعة تستدعي التخفيف .

وقد رد عايهما أبو حيان قولهما ، فقال : « ولا ينبغي أن يخرج على النصب ، لأن نصب هذا إنما هو بظهور الفتحة ، ولا تستثقل

(١١) ٣ : ٣١ .

(١٢) ٣ : ٣٦ .

(١٣) البحر المحيط ٣ : ٤٦٧ .

الفتحة فتحذف تخفيفا ، كما أشار إليه الزمخشري ، ولا ذلك لغة قوم كما زعم ابن عطية ، ولا يصلح التعليق بتوالي الحركات ، لأنه لم يتوال فيه الحركات . وهذا عند النحويين - أعنى النصب بحدف الفتحة - لا يجوز إلا فى الضرورة ، فلا تحمل القراءة عليها ، إذا وجد حملها على وجه صحيح ، وقد وجد ، وهو الاستئناف . أى فأنا أوارى « (١٤) . اهـ

هذا وفى القرآن الكريم آيات نصب فيها المضارع بعد الفاء بالعطف وجوبا ، لا على إضمار « أن » بعد الفاء .

ويستطيع القارئ الكريم على ضوء ما سبق من إيضاح بعض الآيات ، أن يتبين السر فى وجوب العطف فيها . وهذه الآيات هى :

آل عمران : ١٢٧ ، النساء : ٤٧ ، المائدة ٢٩ ، ٣١ ، ٥٢ ، الأنعام : ٣٥ ، الأعراف : ١٢٩ ، الأنفال : ٣٧ ، التوبة : ٣٧ ، الإسراء : ٦٩ ، ٩١ ، الكهف : ٤٠ ، مريم : ٤٥ ، الحج : ٥٤ ، الشعراء : ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، الشورى : ٥١ ، الفتح : ٢٥ ، الحجرات : ٦ .

الحالة الثانية :

أن يكون منصوبا بأن مضمرة بعد الفاء . وذلك يتحقق بشرطين :

الأول :

أن تكون الفاء لأسببية . وجمهور النحويين على أن

(١٤) البحر المحيط ٣ : ٤٦٧ .

السبب هو ما قبل الفاء ، وأن ما بعدها مسبب .

في سيبويه « لم يجعل الأول سببا للآخر ، ولكنه جعله
ينطق على كل حال » (١٥) . اهـ

وقال : « لم يخبر عن الملكين أنهما قالا : لا تكفر فيتعلمون ،
ليجعله كفرة سببا لتعليم غيره » (١٦) . اهـ

وقال المبرد : « وكذلك قوله عز وجل : (وما يعلمان من
أحد حتى يقولوا إنما نحن فتننة فلا تكفر فيتعلمون) ، لأنه لم
يجعل سبب تعليمهم قوله : (لا تكفر) » (١٧) . اهـ

وقال ابن السراج : « ألا ترى أن الشاعر إذا اضطر فعطف
على الفعل الواجب الذي على غير شرط بالفاء ، وكان الأول
سببا للثاني نصب » (١٨) . اهـ ، وقال : « جعل لحاقه بالحجاز
سببا لاستراحته » (١٩) . اهـ ، وقال : « جعل سير ناقته
سببا لاستراحته » (٢٠) . اهـ

وفي قول ابن مالك : « وبعد فإ جواب نفى أو طلب » علق
الصبيان على قوله : « وبعد فإ » فقال : هي فاء السببية التي
قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها » (٢١) . اهـ

وأرى أن فاء السببية لها حالان ، لأنها إما أن تكون بعد

(١٥) ٣ : ٢٧ .

(١٦) ٣ : ٣٨ .

(١٧) المقتضب ٢ : ١٩ .

(١٨) الاصول ٢ : ١٨٢ .

(١٩) الاصول ٢ : ١٨٢ .

(٢٠) الاصول ٢ : ١٨٣ .

(٢١) الصبيان مع الاشموني ٣ : ٢٢٦ .

إيجاب ، وإما أن تكون بعد نفي أو طلب ، فإن كانت بعد إيجاب كان ما قبلها سببا فيما بعدها ، مثل : يسرنى ان تصلى فيكرمك الله ، وإن كانت بعد نفي أو طلب كان ما بعدها سببا فيما قبلها ، مثل : ايحضر زيد فأسلم عليه . بنصب أسلم فالتسليم سبب في الاستفهام عن الحضور . والأصل في هذا وأشباهه العطف ، وإذا عطف الثاني على الأول كان مرموعا مثله ، ومستفهما عنه أيضا ، فيكون الاستفهام عن أمرين هما : الحضور والتسليم . فلما أريد تحويل المعنى عن ذلك الأصل جعل التسليم سببا في الاستفهام غيروا إعرابه من الرفع إلى النصب ، ليكون تغيير الإعراب دليلا على تغيير المعنى .

وكذلك إذا قلت : لم يحضر زيد فأسلم عليه . يجوز في « أسلم » وجهان : الجزم والنصب ، ولكل معنى ، فإن جزمنا كان معطوفا على يحضر ، ومعناه : لم يحضر زيد فلم أسلم عليه ، وإن نصبت كان منصوبا بأن مضمرة بعد الفاء ، ومعناه : لم يحضر زيد بسبب التسليم . ويفهم منه أمران : أولهما أن التسليم لم يقع ، وأن لزيد حضورا كثيرا لأسباب أخرى غير التسليم .

ومثل ذلك النهي ، تقول : لا تهمل فترسب ، بنصب « ترسب » ، فما بعد الفاء سبب فيما قبلها ، لأنه ليس من المعقول أن يكون النهي عن الإهمال سببا في الرسوب . وإنما الرسوب هو السبب في النهي عن الإهمال .

والدليل على أن ما بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي أو الطلب سبب فيما قبلها عدة أمور :

أولها : قول سيبويه : « تقول : لا تأتيني فتحدثني ، لم ترد أن تعذل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : لا تأتيني ولا

تحدثنى ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى
الاسم « (٢٢) » اهـ

أى معنى ذلك الذى تحول ؟ ، وما المعنى المحول إليه ؟
سببويه بين لنا المعنى المحول بقوله : « لم ترد ان يدخل الآخر
فيما دخل فيه الأول فتقول : لا تأتيني ولا تحدثنى ، ولكنك
لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم » . اهـ

فقوله : « ولكنك لما حولت معنى عن ذلك » أى عن نفي
تحدثنى « المرفوع بالعطف على « لا تأتيني » ، لأنك إذا رفعت
تحدثنى « ، كان لدينا معنيان كلاهما منفى ، هما : « لا تأتيني »
و « لا تحدثنى » والمعنى الأول لم يتغير إذا نصبت
تحدثنى « ، أما المعنى الثانى فيتغير .

وإذا كان نفي الحديث بالعطف فى حالة رفع « تحدثنى »
هو المعنى المحول عنه ، فما المعنى المحول اليه ؟ . إن قلنا هو
إثبات الحديث كان فاسدا ، لأن الحديث فى حالة النصب
منفى بالإجماع ، كنفية فى حالة الرفع . وان قلنا انه تحويل
الفعل إلى الاسم كما يقول سببويه ، كان باطلا ، لأن العرب
لم تتكلم بالفعل وهى تريد الاسم إلا لعنى ظاهر تقصده ، أضف
إلى ذلك أن تحويل الفعل إلى الاسم فى المثال ليس مقصودا
لذاته ، وإنما جاء نتيجة لنصب الفعل بعد فاء السببية .

إذن فنصب الفعل بعد الفاء ليس المقصود منه إثباته بعد أن
كان منفيا ، وليس المقصود منه تحويل الفعل إلى الاسم كما
يقول سببويه ، وإنما المقصود تحويل السببية مما قبل الفاء
إلى ما بعدها بدخول النفي أو الطلب ، لأن الفاء فى قولك .
أنت تأتيني فتحدثنى ، تحتل أمرين : أن تكون عاطفة
محضة ، وأن تكون عاطفة وسببية ، وإذا كانت لأسببية كان
ما قبلها سببا فيما بعدها . فإذا دخل النفي تحول المعنى عن

ذلك فصار ما بعدها سببا فيما قبلها ، ولما أراد العرب هذا المعنى غيروا إعراب الفعل ، فنصبوه ، ليكون تغيير الإعراب دليلا على المعنى المراد .

ولما لم يكن في اللفظ عامل ينصبه جعلوا نصبه بأن مضمرة بعد الفاء ، فتحول إلى الاسم .

الثانى : انه لا يجوز أن تقول : لا تهمل ترسب ، لأن النهى عن الإهمال لا يكون سببا فى الرسوب ، أو لأن الرسوب لا يصلح جوابا للنهى عن الإهمال كما يقول النحاة . فإن أدخلت الفاء فقلت : لا تهمل فترسب ، كان حسنا ، لأن المعنى قد تغير ، فصار الرسوب سببا للنهى عن الإهمال . فى سيبويه : « لا تدن من الأسد يأكلك قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، فإن أدخلت الفاء فحسن ، وذلك قولك : لا تدن من الأسد فياأكلك » . (٢٣) . ١٠ هـ

الثالث : فى مثل : ما جاء زيد فأكرمه ، ولا تكسل فترسب ، يقول النحاة : المضارع منصوب فى جواب النفى ، أو النهى ، وهذا خطأ ، لأن الإكرام لا يكون جوابا لنى المجىء ، والرسوب لا يكون جوابا للنهى عن الكسل . فى سيبويه : « وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ، ألا ترى أنه يقول : ما أتيتنا فتحدثنا ، والجزاء ههنا محال » . (٢٤) . ١٠ هـ

ومعنى قوله « ليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء » أن فاء السببية تدخل فى موضعين : بعد الإيجاب ،

وبعد النفي أو الطلب : فإن سبقها إيجاب كان ما بعدها جزءا لما قبلها ، لأنه مسبب عنه ، وإن سبقها طلب أو نفي لم يكن ما بعدها جوابا ولا جزءا ، لأنه صار سببا .

الرابع : في سيبويه : « وتقول : ما تأتيني فتحدثني ، فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني . أي لو أتيتني لحدثتني ، وأما الآخر فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني ، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك » (٢٥) ١٠ هـ

والمفهوم لأول وهلة من المعنى الأول ، وهو قوله : « ما تأتيني فكيف تحدثني . أي لو أتيتني لحدثتني » أن نفي الإتيان سبب في نفي الحديث ، لأن الإتيان منفي بالحرف فنفيه قريب إلى الذهن ، أما الحديث فمنفي في المعنى . لذلك يظن القارئ أن نفي الحديث مسبب عن نفي الإتيان ، والحق أنه سبب فيه .

وبيان ذلك أن الحديث يكون سببا عن الإتيان وغيره ، كإرسال رسول مثلا ، فإذا انتفى الحديث في جميع الأحوال ، تسبب عنه نفي الإتيان ، لأنه أحد أسبابه . والاستفهام في قوله « فكيف تحدثني » عن الأحوال التي يكون عليها الحديث ، وهو استفهام بمعنى النفي ، ونفي الأحوال التي يكون عليها الحديث نفي للحديث لا في حال واحدة ، بل في جميع الأحوال . وينبغي على ذلك أن المعنى المقصود في « ما تأتيني فكيف تحدثني » : ما تأتيني فالحديث منفي في جميع الأحوال .

أى ما يكون منك إتيان لأن الحديث منفي في جميع الأحوال .
فنفي الحديث سبب في نفي الإتيان .

وإذا كان الإتيان بسبب الحديث منفيًا ، فأن يكون منفيًا
إذا كان مسببًا عن شيء آخر غير الحديث . فالإتيان في المعنى
الأول أنذى أورده سيبويه ليس منفيًا نفيًا مطلقًا في جميع
الأحوال ولجميع الأسباب ، وإنما هو منفي لأن أحد أسبابه
منفي وهو الحديث ، فقد يكون منه إتيان ولكن بسبب آخر
غير الحديث .

وهذا المعنى الذى ذهبت إليه يتفق تمامًا مع المعنى الثانى
الذى أوضحه سيبويه بقوله : « وأما الآخر فما تأتيني أبداً
إلا لم تحدثنى . أى منك إتيان كثير ولا حديث » . فالإتيان
بسبب الحديث منفي ، لأن الحديث منفي ، أما الإتيان بسبب
آخر غير الحديث فواقع ، فنفي الإتيان مسبب عن نفي الحديث .
فما بعد الفاء سبب فيما قبلها .

ولو تمعنت لوجدت أن المعنيين اللذين أوردهما سيبويه
يرجعان إلى معنى واحد ، وأن قوله في المعنى الأول : « أى لو
أتيتنى لحدثتنى » مناقض للمعنيين معا ، فالمفهوم من المعنيين
أن له إتيانا كثيرا لأسباب أخرى غير الحديث ، فكيف يقول :
« أى لو أتيتنى لحدثتنى » .

الخامس : أن أساليب العرب جرت في الإيجاب على بيان
السبب أولاً ، ثم ذكر المسبب ، أما في الطلب أو النفي
فيذكرون المسبب أولاً ، ثم يبينون السبب ، فيقولون : أعطنى
لأفعل ، وصل لتدخل الجنة ، وليت لى مالا فأحج .

وقد يقال : إن السلام في المثالين للتعليل لا للسببية .
واقول : إن علة الشيء سبب فيه .

السادس : أن فاء السببية حرف ، والأصل في الحرف ان يظهر معناه فيما بعده لا فيما قبله . وكل الحروف جاءت على هذا الأصل ، ما عدا فاء السببية ، فقد جاءت في الإيجاب على العكس ، أما في الطلب والنفي فقد جاءت على الأصل .

والسر في مجيئها على العكس في الإيجاب انها لا تكون للسببية فيه في الغالب إلا في عطف الجمل ، مثل : غضب زيد فحزن محمد . على انها لا تكون للسببية دائما في عطف الجمل ، فقولاك قام محمد فغضب زيد ، يحتمل ان غضب زيد مسبب عن قيام محمد ، كما يحتمل أنه مرتب عليه . فمجيء الفاء للسببية في الإيجاب قليل ، والغالب فيها أن تكون عاطفة ، والعاطفة مفيدة للترتيب ، والترتيب قريب الشبه من السببية ، وبمعنى أوضح : السببية نوع من الترتيب ، لأن الترتيب يكون فيه الثاني مرتبا على الأول ، والسببية يكون فيها الثاني مرتبا على الأول ومسببا عنه . ففاء السببية شبيهة في الإيجاب بفاء العطف ، ومن ثم حمت عليها ، فكان ما قبلها سببا فيما بعدها ، خلافا للأصل ، للفرق بين الإيجاب والطلب أو النفي .

ولعل السر في اختلاط الأمر على علمائنا الأجلاء أن ما بعد الفاء كان في الأصل جوابا للطلب ، فظنوا أنه بعد دخول الفاء ظل على ما كان عليه قبل دخولها ، ومن ثم فهم يقولون دائما : نصب المضارع في جواب الأمر ، أو المضارع منصوب في جواب الاستفهام . ولو كان الأمر كما ظنوا لم يكن هناك ما يدعو إلى نصبه ، لأنه ما زال بعد دخول الفاء جوابا للطلب في زعمهم . مع علمهم بأن من شأن العرب إذا أزالوا الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه ، أو حذفوا منه شيئا ، أو ألزموه موضعا واحدا ، إذا لم يأتوا بحرف يدل على ذلك المعنى ، أو جعلوه

كالمثل ، أو غيروا في إعرابه ، ليكون ذلك دليلاً على أنهم خالفوا به أصل الكلام (٢٦) .

وإذا ثبت أن المضارع المنصوب بعد فاء السببية سبب لا جواب ، فما جرى على ألسنة النحاة من أنه جواب للطلب يجب أن نحكم بخطئه ، وأن نعود الناشئة على الحكم الصحيح على الأشياء ، وتسميتها بأسمائها .

الشرط الثاني :

أن تقع الفاء بعد نفي أو طلب ، والطلب يشمل الأمر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض . هذا مذهب البصريين . أما الترجي والتضيض فلم ينصوا عليهما ولم يمثلوا لهما ، مما يدل على أنهم لا يجيزون نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بأحدهما . في سيبويه : « واعلم أن الفاء لا تضر فيها » أن « في الواجب » (٢٧) . اهـ

ومثل لغير الواجب بالأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمنى والعرض (٢٨) .

ومثل المبرد للنفي (٢٩) ، ونص على الأمر والنهي

(٢٦) انظر الاصول ٢ : ١٨١ .

(٢٧) ٣ : ٢٨ .

(٢٩) المقتضب ٢ : ١٣ .

(٢٨) مثل للأمر في ٣ : ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ وللنهي ٣ : ٣٤ ، وللنفي

٣ : ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ وللمتمنى ٣ : ٢٣ ،

وللإستفهام عن النفي ٣ : ٣٥ ، ٤٤ ، وللعرض ٣ : ٣٤ .

(٣٠) ذاته .

والاستفهام لا غير (٣٠) ، وكذلك فعل ابن السرا فمثل للنفي
ونص على الأمر والنهي والاستفهام (٣١) .

والزمخشري وابن الحاجب - وهما بصريا المذهب -
اقتفيا أثر سيبويه . قال الزمخشري : « والفاء في جواب
الأشياء الستة : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمنى
والعرض » (٣٢) . اهـ

وقال ابن الحاجب : « والفاء بشرطين : أحدهما السببية،
والثاني : أن يكون قبلها أمر أو نهي أو نفي أو استفهام أو تمن
أو عرض » (٣٣) . اهـ

ومذهب الكوفيين جواز نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة
بالترجى . قال السيوطي : « واختلف الذخاة في الرجاء ،
هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له ؟ ، فذهب
البصريون إلى أن الترجى في حكم الواجب ، وأنه لا ينصب
الفعل بعد الفاء جوابا له ، وذهب الكوفيون إلى جواز
ذلك » (٣٤) اهـ ، وقال الفراء : « وقوله : (لعلى أبلغ الأسباب
أسباب السموات فأطلع) بالرفع ، يردده على قوله (أبلغ) ،
ومن جعله جوابا للعلى نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء . قال :
وأنشدني بعض العرب :

(٣١) الاصول ٢ : ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٧ : ١٨ .

(٣٣) الكافية بشرح الرضى ٢ : ٢٤٤ .

(٣٤) الهمع ٢ : ١٢ .

عل صرف الدهر أودولاتها
يدلنا (٣٥) اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفرائها
فنصب على الجواب بلعل « (٣٦) . اه

أما التخصيص فهو محمول على التمني عند البصريين ،
وعلى الاستفهام عند الفراء . وسنعود للكلام عن نصب المضارع
بعد الفاء المسبوقة بالترجي أو التخصيص بشيء من التفصيل
إن شاء الله تعالى .

عامل النصب في المضارع الواقع بعد فاء السببية :

في سيبويه : « واعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد
ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على إضمار « أن »
... فالنصب هنا في التمثيل كأنك قات : لم يكن إتيان
فأن تحدث ، ... فإن تحدث في اللفظ مرفوعة بتكن ، لأن
المعنى : لم يكن إتيان فيكون حديث « (٣٧) . اه

وقال المبرد : « فإن خالف الأول الثاني لم يجز أن يحمل
عليه ، فحمل الأول على معناه ، فانتصب الثاني بإضمار
« أن » ، وذلك قولك : ما تأتيني فتكرمني ، وما أزورك
فتحدثني « (٣٨) . اه

(٣٥) في لسان العرب (علن) : يدلنا مكان يدلنا ، وفي مادة
(لم) من اللسان : يدلنا اللمة من لماتها .
(٣٦) معاني القرآن ٣ : ٩ .
(٣٧) ٣ : ٣٠ .
(٣٨) المقتضب ٢ : ١٣ .

وقال ابن السراج : « فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه ، فحينئذ تحمل الأول على معناه ، وينصب الثانى بإضمار « أن » وذلك قولك : ما تأتيني فتكرمنى ، وما أزورك فتحدثنى ، لم ترد : ما أزورك وما تحدثنى ، ولو أردت ذلك لرفعت ، واكنك لما خالفت فى المعنى ، فصار : ما أزورك فكيف تحدثنى ، وما أزورك إلا لم تحدثنى ، حمل الثانى على مصدر الفعل الأول ، وأضمر « أن » كى يعطف اسما على اسم ، فصار المعنى : ما يكون زيارة منى فحديث منك ، (٣٩) . اه وانظر ابن يعيش ٧ : ٢٦ ، ٢٧ ، والمرادى : لى الألفية ٤ : ٢٠٥ والأسمونى مع الصبان ٣ : ٢٢٩ .

فمذهب البصريين أن المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالنفى أو الطلب منصوب بأن مضمرة وجوبا ، ويكون فى تقدير مصدر معطوف بالفاء على مصدر متصيد من الكلام السابق ، ففى قولك : ما تزورنى فأكرمك ، التقدير : ما يكون منك زيارة أى فإكرام منى لك .

وزهب الرضى إلى أن ما بعد الفاء فى تأويل مصدر مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا . قال : « فصرفه إلى النصب منه فى الظاهر على أنه ليس معطوفا ، ... فكان فيه شيئان : رفع جانب كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء . فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر ... وإنما اخترنا هذا على قولهم : إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا ، فتقدير : زرنى فأكرمك : ليكن منك زيارة فإكرام منى ، لأن فاء السببية إن عطفت - وهو قليل - فهى إنما

تعطف الجملة على الجملة ، نحو : الذى يطير فيغضب زيد
الذباب « (٤٠) . اه

ومذهب الكوفيين ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة .
قال ابن يعيش : « والكوفيون يقولون فى مثل هذا وأشباهه
إنه منصوب على الصرف . وهذا الكلام إن كان المراد به أنه
مائل لم يرد فيه عطف الثانى على لفظ الفعل الأول صرف عن
الفعلية إلى معنى الاسمية ، بأن أضمرُوا « أن » ونصبوا بها ،
فهو كلام صحيح ، وإن كان المراد به أن نفى الصرف الذى هو
المعنى عامل فهو باطل ، لأن المعانى لا تعمل فى الأفعال النصب ،
إنما المعنى يعمل فيها الرفع ، وهو وقوعه موقع الاسم ، كما
كان الابتداء الذى هو معنى عاملاً فى الاسم » (٤١) . اه

وزهب القراء من الكوفيين إلى أن المضارع منصوب بالفاء
قال ابن السراج : « والفراء يقول : إنما نصبوا الجواب بالفاء
لأن المعنى كان جواباً بالجواب مثل قولك : هل تقوم
فأقوم ، وما قمت فأقوم ، إنما التأويل : لو قمت أقمت . وشبهه
بقولهم : او تركت والأسد لأكلك » (٤٢) . اه

والصواب مذهب البصريين ، لأن قول الكوفيين إنه
منصوب بالمخالفة غير مقبول هنا . نعم قد يكون مقبولاً فى
نصب الخبر ، لأن المخالفة المعنوية بين الخبر والمبتدأ ثابتة
حينئذ ، إذ الخبر قد صار غير المبتدأ فى المعنى ، فلو قلت :
محمد مجتهد ، دل الخبر على ذات المبتدأ ، لأن فيه ذاتاً وصفة ،
وهذه الذات هى ذات محمد ، فالخبر هو ذات المبتدأ فى المعنى .

• (٤٠) شرح الرضى على الكافية ٢ : ٢٤٦ .

• (٤١) شرح المفصل ٧ : ٢٧ .

• (٤٢) الاصول ٢ : ١٧٩ .

أما لو قلت : محمد عندك ، فإن « عند » لا تحل على ذات
المبتدأ ، فالخبر مخالف للمبتدأ في المعنى ، ومن ثم نصب في
زعم الكوفيين .

أما القول بأن المضارع المنصوب بعد فاء السببية المسبوقة
بنفى أو طلب منصوب بالمخالفة فهو غير مقبول ، إذ المخالفة
إما أن تكون في اللفظ ، وإما أن تكون في المعنى ، فالمخالفة
في اللفظ لا يجوز أن تكون عاملا ، لأنها لا تكون إلا بعد نصب
المضارع ، أما المخالفة في المعنى فهي غير موجودة هنا ، لأن
المضارع المنصوب بعد الفاء المسبوقة بالنفى مثلا منفي كما
كان منفيًا مع الفاء العاطفة .

ولإيضاح ذلك نقول : إنك لو قلت : لم تأتني فأكرمك ،
جاز في « أكرم » الجزم والنصب ، ولو جزمت كانت الفاء
عاطفة ، و « أكرم » معطوفا على « تأت » فهو مجزوم مثله ،
ومنفي مثله أيضا ، وإن نصبت وفعت المخالفة اللفظية بين
الفعالين ، فوقع المخالفة جاء بعد ثبوت النصب ، لا قبله ولا
حال وقوعه ، ولا يجوز في العادل أن يتأخر وجوده عن وجود
أثره ، فالمخالفة اللفظية لا تصلح عاملا ، وكذا المخالفة المعنوية ،
لأنها غير موجودة أصلا ، فالفعل « أكرم » حين كان معطوفا على « تأت »
كان منفيًا ، وحين تنصبه يكون منفيًا أيضا ، فلا مخالفة بين
الفعالين من حيث المعنى .

وقول الفراء مردود أيضا ، لأن الفاء تعطف الاسم كما
تعطف الفعل ، فهي غير مختصة ، فلا عمل لها .

نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالأمر :

فى سيديويه : « وتقول ائتني فأحدثك » وقال أبو النجم

ياناق سيرى عنقا فسيحا
إلى سليمان منستريحا « (٤٣) . اه

وقال : « واعلم أنك إن شئت قلت : ائتني فأحدثك ، ترفع .

وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببا لحديث ،
ولكنك كأنك قلت : ائتني فأنا ممن يحدثك ألبتة ، جئت أولم
تجىء » (٤٤) . اه

فالمضارع فى هذا الباب يجوز فيه الرفع والنصب على
حسب المعنى المراد ، فإن أردت : ائتني فأنا ممن يحدثك على
كل حال - رفعت ، وإن أردت : ائتني فإنك لم تاتني إلاحدثك
- نصبت . وهذا النصب واجب على هذا المعنى .

وليس قولى : « يجوز فيه الرفع والنصب » أن النصب
هذا جائز ، ولكن النصب والرفع كل منهما واجب إن أردت
معناه الذى يتحقق به .

وقد اشترط العلماء لنصب المضارع بعد الفاء المسبوقة
بالطلب أن يكون محضا ، فلا ينصب المضارع بعد الفاء المسبوقة
بالأمر المدلول عليه بلفظ الخبر أو بلفظ اسم الفعل ، مثل :
حسبك الحديث فينام الناس ، وصه فأحدثك ، ويجب الرفع ،
لأن النصب إنما هو بإضمار « أن » والفاء عاطفة على مصدر

• (٤٣) ٣ : ٣٤

• (٤٤) ٣ : ٣٦

متوهم ، وحسبك ونحوها لا تدل على المصدر ، لأنها غير مشتقة . وهذا مذهب الجمهور .

وأجاز الكسائي النصب ، فيجوز عنده : صه فأحدثك ، وحسبك الحديث فينام الناس ، ونزال فأكلمك ، بنصب : أحدث ، ويناام ، وأكلم .

ونقل عن ابن جنى جواز نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة باسم الفعل المأخوذ من لفظ الفعل ، مثل : نزال فأكلمك .

وأجاز الكسائي نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالدعاء المداول عليه بلفظ الخبر ، نحو : غفر الله لزيد فيدخله الجنة . وانظر المرادي على الألفية ٤ : ٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، والهمع ٢ : ١١

فنصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالأمر واجب إن أردت معناه ، وهذا إجماع من النحويين .

ولقد مكثت زمنا وأنا أرتاب في نصب المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالأمر ، للأسباب الآتية :

أولا : أنه لم يرد في القرآن الكريم منه سوى قوله تعالى : (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا) (٤٥) .

فالمضارع « يؤمنوا » منصوب لوقوعه بعد الفاء المسبوقة بفعل الدعاء « اشدد » والدعاء مثل الأمر . غير أن الاستدلال بالآية ضعيف ، لأن « يؤمنوا » يجوز أن يكون معطوفا على « يضلوا » في قوله تعالى : (ربنا إنك آتيت فرعون وملائه زينة وأموالا في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك) .

فيكون قوله تعالى : (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم) معترضا بين المعطوف والمعطوف عليه . ويجوز أن يكون (فلا يؤمنوا) دعاء بلفظ النهي ، فيكون مجزوما بلا الناهية . قال الزمخشري : « . . . » « فلا يؤمنوا » جواب للدعاء الذي هو « اشدد » ، أو دعاء بلفظ النهي ، وقد حمت الألام في « ليضلوا » على التعليل ، على أنهم جعلوا نعمة الله سببا في الضلال ، فكأنهم أوتوها ليضلوا . وقوله تعالى : « فلا يؤمنوا » عطف على « ليضلوا » ، وقوله : « ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم » دعاء معترض بين المعطوف والمعطوف عليه . اهـ

فالمضارع في الآية يحتمل غير النصب ، ومتى احتمل غير النصب لم تكن الآية نصا في نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالدعاء ، فلا يحتج بها .

إذن فالقرآن الكريم قد خلا من المضارع المنصوب بعد فاء السببية الواقعة بعد الأمر ، وهذا شيء مستغرب ، لأن جزم المضارع في جواب الأمر قد ورد في سبع وستين آية (٤٦) ، والعلماء جعلوا المضارع المنصوب بعد الفاء المسبوقة بالأمر جوابا ، كما أن المجزوم بعد الأمر جواب له ، وكل مضارع منصوب بعد الفاء المسبوقة بالأمر يجب جزمه متى سقطت الفاء . فليس

(٤٦) انظر دراسات لاسلوب القرآن الكريم الجزء الرابع من القسم الثالث ص ٤٣١ - ٤٣٥ . ومما تجب الإشارة إليه أن حصر هذه الايات في المرجع السابق جاء تحت عنوان « جواب الامر في القرآن الكريم في احدى وستين آية ، كما يبدو من ترقيمها ، فقد سقط من الترقيم ثلاث آيات هي : البقرة ١٣٥ ، والنمل ٤١ ، والاحزاب ٢٨ ، أما الايتان ٧٠ ، ١٥٢ من سورة البقرة فقد ذكرتا تحت عنوان « جواب الامر » ص ٤٢٧ ، والاية ٣٩ من سورة طه ذكرت في ص ٤٣٧ بعد قوله « وجاء جوابا للمضارع المجزوم بلام الامر » فالمجموع سبع وستون آية . وعلى الباحثين أن يتنبهوا

من المعقول أن يرد هذا فى سبع وستين آية ، ولم يرد من ذلك شئ .

ولما لم أجد فى القرآن الكريم مضارعا منصوبا يمكن أن يحتج به على ثبوت نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالأمر اتجهت إلى كلام العرب ، فقرأت من الشعر أربعة عشر ديوانا لشعراء جاهليين وإسلاميين ، هم : أوسى بن حجر ، وعنقرة ، وزهير ، وامرؤ القيس ، والأعشى ميمون بن قيس ، وعامر بن الطفيل ، وقيس بن الحطيم ، وقرات ديوانى عروة والسموأل ، وديوان شعر الحادرة ، ودواوين جرير والفرزدق وعبيد الله ابن قيس الرقيات ، كما قرأت شعر مروان بن أبى حفصة . وقرات فى النثر كتاب نهج البلاغة ، وكتاب أدب الخلفاء الراشدين . وكنت أمل أن أحظى بشاهد على ما نحن بصدده ، ولكننى لم أظفر إلا بقول عنقرة :

دعونى أجد السعى فى طلب العلا
فأدرك سؤلى أو أموت فأعذر

وقد ضبط فى الديوان بنصب « أدرك » و « أموت » . ويمكن القول بأن الفاء فى : « فأدرك » عاطفة ، و « أدرك » معطوف على « أجد » المجزوم فى جواب الأمر ، وقد حرك بالفتح للضرورة فى « أموت » ، لأنه لو جزم لاختل الوزن . على أن فى - أدرك - ضرورة أيضا ، فالميم فى « مفاعيلن » لا يجوز إسكاته .

ويجوز أن يكون « أدرك » مرفوعا على القطع ، أى فأنا أدرك . وعليه فأموت مرفوع أيضا ، ويكون الخطأ فى الضبط .

ويؤيد ذلك رفع « فأعذر » ، لأنه لا وجه له ، إلا أن يكون

الفعالان مرفوعين ، إذ الفاء فيه عاطفة • ولو كان « أدرك » منصوباً أو مجزوماً لكان عطف « فأعذر » عليه بالرفع خطأ •

والبيت من قصيدة مضمومة الروى ، فمطلعها :

إذا كان أمر الله أمراً يقدر
فكيف يفر المرء منه ويحذر

ثانياً : أن سيبويه جاء بمثال من عنده ، واستشهد بقول
أبى النجم :

يا ناق سىرى عنقا فسيحاً
إلى سليمان فتستريحاً

والنحويون بعده لم يأتوا بجديد (٤٧) ، والبيت يمكن
حماله على الضرورة ، لأن الروى بالفتح •

ثالثاً : أن المضارع إنما ينصب بعد الفاء إذا تحول عن
وجهه ، فقصده السببية بعد أن كان جواباً - كما بينا سابقاً -
والعرب لم يتعودوا أن يبينوا سبب الأمر ، لأنهم طبعوا
على أن الأوامر عندهم لا مجال فيها للمناقشة ، فهي واجبة
التنفيذ ، أما ما عدا ذلك من أنواع الطلب فيتنسح للمناقشة .
ومن ثم فقد يبين المتكلم سببه ، وقد لا يبين •

رابعاً : أن الأمر أخو الإيجاب ، فكل منهما إيجاب ، كما
أن النهى أخو النفى ، والإيجاب لا ينصب المضارع بعده فى
السعة ، وإنما يجوز فى الشعر على قلة • وعليه يجوز أن يكون

(٤٧) انظر المقتضب ٢ : ١٣ ، والاصول ٢ : ١٥٢ ، وابن يعيش
٧ : ٢٦ ، والرضى ٢ : ٢٤٤ ، والمزادى على الألفية ٤ : ٢٠٥ ، والاشمونى
٣ : ٢٢٧ •

نصب « نستريح » فى بيت سيبويه على حد النصب فى قوله:

سأترك منزلى لبنى تميم
والحق بالحجاز فأستريحا

خامسا : نقل فى الهمع عن أبى حيان أن العلاء بن سبابة كان لا يجيز نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالأمر ، قال : « قال أبو حيان : ولا نعلم خلافا فى نصب الفعل جوابا للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سبابة - قالوا وهو معلم الفراء - أنه كان لا يجيز ذلك ، وهو محجوج بثبوته عن العرب ، وأنشد سيبويه لأبى النجم :

يا ناق سيرى عنتنا فسيحا
إلى سليمان فأستريحا

إلا أن يتأوله ابن سبابة على أنه من النصب فى الشعر ،
فيكون مثل قوله :

سأترك منزلى لبنى تميم
والحق بالحجاز فأستريحا

قال : ولا يبعد هذا التأويل . ولمنع من القياس ، وهو إجراء الأمر مجرى الواجب ، فكما لا يجوز ذلك فى الواجب كذلك لا يجوز فى الأمر . ومن إجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء ، فإنه لا يجوز فيه البدل ، كما لا يجوز فى الواجب ، وذلك بخلاف النفى والنهى ، فإنه يجوز فيهما ذلك .

ولولا خوف الخروج على إجماع النحويين لقلت إن نصب

المضارع بعد الفاء المسبوقة بالأمر ليس من كلام العرب ، ولكنى
أستطيع أن أقرر أنه قليل ، كما أن نصبه فى الشعر بعد الإيجاب
قليل .

ولما كان القرآن الكريم قد نزل بلسان العرب ، فجاء
متسقاً مع طبائعهم ، ومنسجماً مع ملكاتهم اللغوية ، لم يرد
فيه شيء من هذا ، إذ لو جاء فى القرآن الكريم شيء منه لكان
مناوئاً لطبائع العرب ، مصطدماً مع ملكاتهم .

وفى قوله تعالى : (كن فيكون) قال سيبويه : « ومثله :
(كن فيكون) . كأنه قال : إنما امرنا ذلك فيكون » (٤٨) . اهـ

والمثلية التى يعنىها ذكرها فى قوله : « وقال عز وجل :
(فلا تكفر فيتعلمون) . فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين
أنهما قالا : لا تكفر فيتعلمون ، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره .
والكنه على كفروا فيتعلمون » (٤٩) . اهـ

وقال المبرد : « وأما قوله عز وجل : (فإنما يقول له كن
فيكون) ، ألنصب ههنا محال ، لأنه لم يجعل (فيكون)
جواباً . هذا خلاف المعنى ، لأنه ليس ههنا شرط . إنما المعنى :
فإنه يقول له : كن فيكون ، و (كن) حكاية . وأما قوله عز وجل
(أن نقول له كن فيكون) فالنصب والرفع .

فأما النصب فعلى ان نقول فيكون يافتى ، والرفع على :
هو يقول فيكون » (٥٠) . اهـ

• ٢٩ : ٣ (٤٨)

• ٢٨ : ٣ (٤٩)

(٥٠) المقتضب ٢ : ١٧

وفى الرضى : « وأما النصب فى قراءة أبى عمرو : (وإذا
قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون) ، فلتشبيهاه بجواب الأمر
من حيث مجيئه بعد الأمر ، وليس بجواب له من حيث المعنى ،
إذ لا معنى لقولك : قلت لزيد اضرب فيضرب . أى اضرب يا
زيد فإنك إن تضرب يضررب . أى يضررب زيد » (٥١) . اه
وقال الفراء : « وقوله : (فإنما يقول له كن فيكون) رفع ولا يكون
نصبا إنما هى مردودة على (يقول) . فإنما يقول فيكون وكذلك
قوله : (ويوم يقول كن فيكون قوله الحق) رفع لاغير وأما التى
فى النحل : (إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول لله كن فيكون)
فإنها نصب ، وكذلك التى فى يس نصب ، لأنها مردودة على
فعل قد نصب بأن . وأكثر الأقرء على رفعهما ، والرفع صواب .

وذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله : (إذا أردناه أن
نقول له كن) ، فقد تم الكلام ، ثم قال : فيكون ما أراد الله .
وإنه لأحب الوجهين إلى ، وإن كان الكسائى لا يجيز الرفع
فيهما ، ويذهب إلى النسق » (٥٢) . اه

وأقول : ورد هذا النص فى القرآن الكريم فى ثمانى آيات:
قوله تعالى :

(بديع السموات والأرض وإذا قضى أمرا فإنما يقول له
كن فيكون) البقرة ١١٧ .

و : (قال كذلك الله يخلق ما يشاء إذا قضى أمرا فإنما
يقول له كن فيكون) آل عمران ٤٧ .

و : (. . . خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) آل عمران ٥٦

(٥١) شرح الرضى على الكافية ٢ : ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٥٢) معانى القرآن ٢ : ٧٤ ، ٧٥ .

و : (وهو الذى خلق السموات والأرض بالحق ويوم
يقول كن فيكون) الأنعام ٧٣ .

و : (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون)
النحل ٤٠ .

و : (ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه إذا قضى أمرا
فإنما يقول له كن فيكون) مريم ٣٥ .

و : (إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون)
يس ٨٢ .

و : (وهو الذى يحيى ويميت فإذا قضى أمرا فإنما يقول
له كن فيكون) غافر ٦٨ .

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة برفع
« يكون » فى الجميع ، وقرأ ابن عامر بنصبه فى الجميع ،
وقرأ الكسائى بنصبه فى آيتى النحل ويس . وانظر السبعة
فى القراءات ص ١٦٩ ، ٢٠٧ ، ٣٧٣ ، ٤٠٩ ، ٥٤٤ .

والرفع فى كل الآيات السابقة فى قراءة الجمهور على أن
الفاء استئنافية . أى : فيكون ، أو : فهو يكون ، لأن « كن »
ليس مرادا به الأمر على الحقيقة ، وإنما المراد به حكاية
اللفظ الذى يقال عند إرادة الخلق . فالمعنى فى آية النحل
مثلا : إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له هذا اللفظ ، فيكون ،
أو فهو يكون . وهذا معنى قول سيديويه : « كأنه قال : إنما
أمرنا ذلك فيكون » . أى إنما أمرنا يكون بهذا اللفظ .

أما قراءة الكسائى فى النحل ويس ينصب « يكون »

فالفاء عاطفة على « نقول » المنصوب بأن كما ذهب إليه المبرد ،
وبينه الفراء .

نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنفي :

في سيبويه : وتقول : ما تأتيني فتحدثني ، فالنصب
على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني . أي لو أتيتني
لحدثتني ، وأما الآخر : فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني . أي
منك إتيان كـتـسـير ولا حديث منك . وإن شئت أشركت بين
الأول والآخر ، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول :
ما تأتيني فتحدثني ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني .
وإن شئت رفعت على وجه آخر ، كأنك قلت : فانت
تحدثنا « (٥٣) » اهـ

فنصب المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالنفي ورفع
جائزان ، ولكل منهما معنى ، فإن أردت معنى النصب وجب ،
وإن أردت معنى الرفع وجب . تقول : ما تأتيني فأكرمك ،
إن أردت : ما تأتيني فكيف أكرمك ، أو ما تأتيني أبدا إلا لم
أكرمك ، وجب النصب ، والفاء على المعنيين سببية . وإن
أردت : ما تأتيني فما أكرمك ، أو : ما تأتيني فأنا أكرمك ،
وجب الرفع ، لأن الفاء على المعنى الأول عاطفة ، وعلى الثاني
استئنافية .

وفى العربية أساليب يمتنع فيها رفع الفعل الواقع بعد الفاء المسبوقة بالنفى على العطف ، ويجوز على القطع ، مثل : ما أنت منا فتحدثنا . فالنصب جائز إن أردت معناه ، والرفع على القطع جائز إن أردت معناه . أى فأنت تحدثنا . أما الرفع على العطف فممتنع ، لأنه ليس قبل الفعل ما يصلح للعطف عليه (٥٤) .

وهناك أساليب يجب فيها نصب الفعل الواقع بعد الفاء المسبوقة بالنفى ، ويمتنع رفعه ، مثل قولهم : لا يسعنى شيء فيعجز عنك . فنصب « يعجز » واجب ، لأن المعنى - كما قال سيبويه - : لا يسعنى شيء فيكون عاجزا عنك ، ولا يسعنى إلا لم يعجز عنك . أما الرفع فلا يجوز ، لا على العطف ، ولا على القطع ، لأن المعنى على العطف : لا يسعنى شيء فلا يكون عاجزا عنك ، وعلى القطع : لا يسعنى شيء فهو يعجز عنك . وكلا المعنيين لا ينويه أحد (٥٥) .

وقد اشترط العلماء فى النفى أن يكون محصا ، فلا يجوز نصب المضارع بعد الفاء المسيرقة بنفى انتقضى بيلا ، مثل : ما تأتينا إلا فنكرمك ، أو انتقضى بزال ، مثل : ما زال زيد يأتينا فنكرمة . فإن وقعت إلا بعد الفاء جاز النصب ، مثل : ما تقوم فتتكلم إلا أجبناك . فى سيبويه : « وتقول : ما تأتينا فتكلم إلا بالجميل جاز النصب ، مثل : ما تقوم فتتكلم إلا أحببناك . فى سيبويه : « وتقول : ما تأتينا فتكلم إلا بالجميل فالمعنى أنك لم تأتينا إلا تكلمت بجميل ، ونصبه على إضمار « أن » ، كما كان نصب ما قبله على إضمار « أن » ، وتمثيله كتمثيل الاول : وأن

(٥٤) انظر سيبويه ٢ : ٢٢٣ .

(٥٥) انظر سيبويه ٣ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

شنت رفعت على الشركة، كأنه قال: وما تكلم إلا بجميل» (٥٦) هـ

وفي العربية ألفاظ استعملت استعمال النفي، فيجوز نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بأحدهما، مثل: قلما، وقل رجل، وأقل رجل، فإن هذه الألفاظ بمعنى النفي، لأن ألفاظ القلة كالنفي في اللفظ، وتستعمل استعماله، تقول: قلما تلقاني فتكرمني، وقل رجل يقول ذلك فيلتفت الناس إليه، فالمضارع منصوب بعد الفاء في المثالين. أما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمال العرب مجراه، فلا ينصب المضارع بعده، تقول: أنت غير أمير فتضربني، بالرفع ولا يجوز النصب (٥٧)، وكذا التقليل بقدر لا تجوز النصب بعده، فإن قلت: قد تجيئني فتكرمني، وجب رفع «تكرمني».

وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي أو القلة قياساً لأسماءاً. وتقول: حسبته شتمني فأثب عليه، فتنصب «أثب»، لأن المعنى: أم يشتمني فأثب عليه، فالو ثوب والاشتم أم يقعاً. فإن كان الوثوب قد وقع وجب الرفع (٥٩).

وقال ابن السراج: «وقلوا: كان ينصب الجواب معها، وليس بالوجه، وذلك إذا كانت في غير معنى التشبيه، نحو قولك: كأنك وال علينا فتشتمنا» (٦٠) هـ

ويجوز نصب المضارع بعد الفاء الواقعة بعد الشرط وقبل الجزاء أو الواقعة بعد الشرط والجزاء معاً، فتقول: إن تأتني

(٥٦) ٣ : ٣٢ .

(٥٧) انظر الاصول ٢ : ١٨٤ ، والرضي ٢ : ٢٤٥ .

(٥٨) انظر الرضي ٢ : ٢٤٥ .

(٥٩) انظر سيويه ٣ : ٣٦٠ .

(٦٠) الاصول ٢ : ١٨٥ ، وانظر الرضي ٢ : ٢٤٥ .

فتحدثنى أحدثك ، وإن تآتني آتكَ فأحدثك : وذلك لشبهه الشرط
بالنفي ، لأن كلا منهما غير مثبت . أى غير واقع ، لأن الجواب
معلق وقوعه على الشرط ، فهو يشبه النفي ، والجزم أقوى من
النصب . فى سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : إن نسي
فتحدثنى أحدثك ، وإن تآتني وتحدثنى أحدثك ، فقال : هذا
يجوز ، والوجه الجزم . ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على
الاسم ، كأنه أراد : إن يكن إثيان فحدث أحدثك ، فلما قبح
أن يرد الفعل على الاسم نوى « أن » ، لأن الفعل معها اسم .
وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم
فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذى
عمل فيما يليه أولى ، وكرهوا أن يتخطوا به من بابيه إلى باب
آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً » (٦١) . اهـ

وقال : « إن تآتني آتكَ فأحدثك . هذا الوجه ، وإن شئت
ابتدأت وإن شئت نصبت بالواو والفاء ، كما نصبت ما
كان بين الجزومين » (٦٢) . اهـ

وفى قوله تعالى : (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) (٦٣)
أجمع القراء على إثبات النون فى « يعتذرون » ، وأجمع النحاة
على رفعه . فى سيبويه : « ومثل الرفع قوله عز وجل : (هذا
يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون) (٦٤) . اهـ
وقال الزمخشري : « (فيعتذرون) عطف على
(يؤذن) ، منخرط فى سلك النفى . والمعنى : لا يكون لهم

(٦١) ٣ : ٨٨ ، ٨٩ .

(٦٢) ٣ : ٨٩ .

(٦٣) الرسائل ٣٦ .

(٦٤) ٣ : ٣٠ .

إذن واعتذار متعقب له ، من غير أن يجعل الاعتذار مسببا عن الإذن ، ولو نصب لكان مسببا عنه لا محالة « (٦٥) . اه

وأقول : لا يجوز القول بان « يعتذرون » مرفوع ، لانه منصوب وجوبا ، وعلامة نصبه حذف النون ، والنون المذكورة ليست علامة رفع ، وإنما جاءت لرعاية الفاصلة ، وذلك لأن الفعل لو كان مرفوعا لكان المعنى : ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون ، وهذا المعنى يثبت لهم العذر ، ولكن يحول بينهم وبين إبدائه عدم الإذن لهم ، لأن الفاء عاطفة مفيدة للترتيب ، فالاعتذار مترتب على الإذن ، وحاش لله أن يكون لهم عذر ثم يمنعون من إبدائه « أما على نصب « يعتذرون » فالعذر منفي مطلقا ، لأن المعنى : ولا يؤذن لهم فكيف يعتذرون ، أو : ولا يؤذن لهم معتذرين ، لأن « كيف » استفهام عن الأحوال التي يكون فيها الاعتذار ثابتا لهم ، وهو استفهام بمعنى النفي . أى : لا عذر لهم فلا يؤذن لهم ، والمعنى : انتفى الإذن لانتفاء العذر .

وقد قارب الفراء الصواب إذ ذهب إلى أن « يعتذرون » إنما رفع لأن الآيات بالنون ، والنصب فيه جائز .

قال : « وقوله عز وجل : (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) نويت بالفاء أن يكون نسقا على ما قبلها ، واختير ذلك لأن الآيات بالنون ، فلو قيل : « فيعتذروا » لم يوافق الآيات . وقد قال عز وجل : (لا يقضى عليهم فيموتوا) بالنصب ، وكل صواب « (٦٦) . اه

ونصب المضارع فى قوله تعالى : (فيأتهم بغتة وهم

(٦٥) الكشاف ٤ : ٦٨١ ، ٦٨٢ .

(٦٦) معانى القرآن ٣ : ٢٢٦ .

لا يشعرون) (٦٧) هو بالعطف على (يروا) في الآية السابقة ،
وهي قوله تعالى : (لا يؤمنون به يروا العذاب الأليم) (٦٨) .

ولا يجوز أن يكون منصوبا بإضمار « أن » بعد الفاء ،
لأنه داخل فيما دخل فيه ما بعد حتى ، وهو الإيجاب ، لأن
حتى غاية ونهاية للنفي ، فما بعدها إيجاب . فالمعنى :
لا يؤمنون به حتى يروا وحتى يأتيهم وحتى يقولوا : غير
أن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب .

ومثله قوله تعالى : (وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا
من الأرض ينبوعا أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر
الأنهار خلالها تفجيرا) (٦٩) ، فالفعل « تفجر » منصوب ،
لأنه معطوف على « تكون » ، و « تكون » موجب ، لأنه معطوف
على « تفجر » الواقع بعد « حتى » ، لأن « حتى » غاية ونهاية
لعدم إيمانهم على زعمهم .

فالفعل « تفجر » في « فتفجر » لا يجوز أن يكون منصوبا
بأن مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالنفي في « لن نؤمن » ، لأن
هذا النفي قد انتقض بحتى ، لأن « حتى » غاية له ، فما
بعدها موجب .

وفي قوله تعالى : (فتصيبكم منهم معرفة بغير علم) (٧٠)
نصب الفعل « تصيبكم » بالعطف « على » تطوؤهم « ولاصلة
له بالنفي السابق في « لم تعلموهم » ، لأن جملة « لم تعلموهم »

(٦٧) الشعراء ٢٠٢ .

(٦٨) الشعراء ٢٠١ .

(٦٩) الاسراء ٩٠ ، ٩١ .

(٧٠) الفتح ٢٥ . وتام الآية (ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات

لم تعلموهن أن تطوؤهم فتصيبكم منهم معرفة بغير علم) .

صفة أو حال من « رجال ونساء » ، و « أن تطؤوهم » بدل
اشتمال من « رجال ونساء » ، فهو فى قوة المفرد ، لأنه مصدر
مؤول . والمعنى : ولو لا خوف أن تطؤوا رجالا مؤمنين ونساء
مؤمنات غير عالمين بهم فتصيبكم منهم معرفة بغير علم .

أما فى قوله تعالى : (أفلم يسيروا فى الأرض
فينظروا) (٧١) فالفعل « ينظروا » منصوب بأن مضمرة بعد
الفاء الواقعة فى سياق النفى ، لأن الاستفهام داخل على
محذوف ، والمعنى : أجهلوا أو أعموا فلم يسيروا . فالفعل
منصوب وليس مجزوما . ونصبه يكسب المعنى دقة ، أى لم
يسيروا سير نظر واعتبار ، على معنى : لم يسيروا ناظرين .
فالآية تثبت أن لهم سيرا ، لكنه ليس سير نظر واعتبار .
بخلاف العطف ، فالنظر والسير منفيان .

ومما يدل على أن الفعل منصوب وليس مجزوما بالعطف
على « يسيروا » ظهور النصب فى قوله تعالى : (أفلم يسيروا
فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها) (٧٢) فالفعل
« تكون » منصوب بأن مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالنفى .

ومثل الفاء فى ذلك الواو فى قوله تعالى : (أو لم يسيروا
فى الأرض فينظروا) (٧٣) ، فالواو عاطفة على محذوف بعد
الاستفهام ، والمضارع « ينظروا » منصوب بأن مضمرة وجوبا
بعد الفاء لوقوعها فى سياق النفى .

وقد جاء فى القرآن الكريم نصب المضارع بعد الفاء

(٧١) يوسف ١٠٩ ، وغافر ٨٢ ، ومحمد ١٠ .

(٧٢) الحج ٤٦ .

(٧٣) الروم ٩ ، فاطر ٤٤ ، غافر ٢١ .

المسبوقة بنفى مفصول من الاستفهام بالفاء فى أربع آيات
هى : يوسف ١٠٩ ، الحج ٤٦ ، غافر ٤٨ ، محمد ١٠ ، والمفصول
من الاستفهام بالواو فى ثلاث آيات هى : الروم ٩ ، فاطر ٤٤
، غافر ٢١ .

أما غير المفصول من الاستفهام وبعده فعل قد اقترن
بالفاء فقد جاء فى آيتين : أولاهما قوله تعالى : (ألم تر أن
أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) (٧٤) ، والثانية
قوله تعالى : (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) (٧٥)
فالفعل « تصبح » فى الآية الأولى مرفوع بإجماع القراء وذلك
لأن الاستفهام دخل على النفى فصار تقريراً ، والتقرير إيجاب .

فى سيبويه : « وسألته عن : (ألم تر أن الله أنزل من
السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) ، فقال : هذا واجب ،
وهو تنبيه ، كأنك قلت : أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء
فكان كذا وكذا » (٧٦) . اهـ

أما الفعل « تهاجروا » فى الآية الثانية فيجب أن نحكم
بجزمه بالعطف على « تكن » ، ولا نجيز فيه النصب بأن مضمرة
بعد الفاء . صحيح أن سيبويه أجاز النصب فى مثله ، حيث
يقول : « وتقول : ألم تأتينا فتحدثنا ، إذا لم يكن على الأول ،
وإن كان على الأول جزمت » (٧٧) اهـ ، غير أن النصب فى مثله
قليل ، ولا يجوز أن يخرج القرآن على ما قل فى لسان العرب .

(٧٤) الحج ٦٣ .

(٧٥) النساء ٩٧ .

(٧٦) سيبويه ٣ : ٤٠ .

(٧٧) ذاته .

وإنما قلت : إن النصب يعد « ألم » قليلا ، لأننى قرأت أربعة عشر ديوانا من الشعر الجاهلى والإسلامى - وقد سبق أن ذكرت أسماء الشعراء أصحاب هذه الدواوين - فلم أظفر إلا بشاهدين اثنين : أولهما قول الفرزدق لهشام بن عبدالمك عندما قتل المنذر بن الجارود العبدى عمر بن يزيد الأسيدى :

ألم يك فى الإسلام منا ومنكم
حواجز أركان عزيز مرامها

فترعى قريش من تميم قرابة
وتجزى أياما كريما مقامها (٧٨)

فالفعل « ترعى » منصوب بأن مضمرة بعد الفاء ، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة * ودليل ذلك ظهور النصب فى « تجزى » ، لأنه معطوف على « ترعى » .

والشاهد الثانى قول الفرزدق أيضا من قصيدة يهجو بها عبد الرحمن بن الأشعث وهميان بن عدى السدوسى ، وكانا قد اتفقا معا على الحجاج بن يوسف :

ألم يكن مؤمن فيهم فينذرهم
عذاب قوم أتوا لله عصيانا (٧٩)

هذا وليس فى القرآن الكريم سوى آية واحدة نصب فيها المضارع بعد الفاء الواقعة فى سياق نفي غير أفلم وأولم وأم ، وهى قوله تعالى : (لا يقضى عليهم فيموتوا) (٨٠) .

(٧٨) ديوانه من ٢٤٠ .

(٧٩) ديوانه ص ٣٢٨ .

(٨٠) فاطر ٣٦ .

ولكنه سمع كثيرا فى كلام العرب ، فقد ظفرت من الدواوين
التي قرأتها بسبعة عشر شاهدا ، ومن نهج البلاغة بأكثر
من ثلاثين .

قال عبد الله بن قيس الرقيات :

لم أحنها فتطلب الوتر منى
عند ذى الذحل تطلب الأوتار (٨١)

وقال جرير :

يا أهل حزرة لا حلم فينفعكم
أو تنهون فينجى الخائف الحذر (٨٢)

وقال :

وما كان ذو شغب يمارس عيصنا
فينظر فى كفيه إلا تنحما (٨٣)

وقال الفرزدق من قصيدة يمدح بها أيوب بن سأيمان بن
عبد الملك :

وما أمرتنى النفس فى رحلة لها
فياأمرنى إلا إليك ضميرها (٨٤)

(٨١) ديوانه من ٢٤ . الوتر : الظلم فى الثأر . وهو بالفتح لغة
أهل الحجاز ، وبالكسر لغة تميم ونجد . الذحل : الثأر ، وقيل : هو
العداوة والحقد .

(٨٢) ديوانه ص ١٧٧ .

(٨٣) ديوانه ص ٤٤٧ . الشغب والشغب والتشغيب : تهيج الشر ،
والعيص : منبت خيار الشجر ، والعيص : الأصل ، وفى المثل : عيصك
دك وان كان أشبا ، ومعناه : أصلك منك وان كان غير صحيح .

(٨٤) ديوانه ١ : ٢٤٦ .

وقال يعير بنى كلب خذلانهم عباد بن علقمة :

ولم يعتم الإدراك منهم بذحلهم
فيطمع فيهم بعد ذلك غادر (٨٥)

وقال يهجو جريرا ويعيره بأمه :

وبحقها وأبيك تهزل مالها
مال فيعصمها ولا إيسار (٨٦)

وقال يرثى وكيع بن حسان بن ابي سود الفداني :

وكيف برام لا تطيش سهامه
ولا نحن نرميه فنحرك بالخبيل (٨٧)

وقال يفخر :

وما من مصل تعرف الشمس عينه
إذا طلعت أو تائه غير عاقل

فتسأله عنى فيعيا بنسبتي
ولا اسمى ومن يعيا سماك الأعازل (٨٨)

(٨٥) ديوانه ١ : ٢١٥ . يقيم : يقال : عتم الرجل عن الشيء . يعتم
وعتم : كف عنه بعد المضي فيه . قال الازهرى : وأكثر ما يقال : عتم تعتيما
وقيل : عتم : احتبس عن فعل الشيء يريد ، وعتم عن الشيء ، يعتم وأعتم :
أبطأ ، والذحل : الثأر .

(٨٦) ديوانه ١ : ٣٧٦ - النهزال : نقيض السمن ، وقد هزل الرجل
والدابة هزالا ، على ما لم يسم فاعله : ضعف .
(٨٧) ديوانه ٢ : ٨٤ .

(٨٨) ديوانه ٢ : ١٤٠ . المصلى : السابق المتقدم ، وهو مشبه
بالمصلى من الخيل ، وهو السابق الثانى ، فيعيا : عدى بالامر يعيا وهو
عيبى وعيان : عجز عنه ولم يطق احكامه ، والسماك : نجم معروف ، وهما
سماكان : أعزل ورامح ، فالأعزل الى جهة الجنوب ، وكانت العرب تعرفه ،
لأنه من كواكب الاتواء ، والرامح الى جهة الشمال ، ولا نوء له .

وقال يهجو جريرا :

لا ينعمون فيستثيبوا نعمه
لهم ولا يجزون بالإفضال (٨٩)

وقال لهشام بن عبد الملك حين قتل المنذر بن الجارود
العبدى عمر بن يزيد الأسيدى :

فإن من بها لم ينكر الضيم منهم
فيغضب منها كلها وعلامها

يعد مثلها من مثلهم فينكلوا
فيعلم أهل الجور كيف انتقامها (٩٠)

وقال يهجو جريرا :

فما أنت من قيس فتنبج دونها
ولا من تميم فى الرعوس الأعظم (٩١)

وقال الأعشى ميمون بن قيس :

وكننت إذا ما القرن رام ظلامتى
غلفت فلم أغفر لخصمى فيدربا (٩٢)

(٨٩) ديوانه ٢ : ١٦٣ .

(٩٠) ديوانه ٢ : ٢٤٠ .

(٩١) ديوانه ٢ : ٣١٢ .

(٩٢) ديوانه من ص ١٠ . القرن بالكسر : الكفؤ والنظير فى الشجاعة
والحرب . رام : قصد ، ظلامتى : الظلامة : ما تظلمه ، فهى اسم ما أخذ
منك ، غلفت : صرت سبيى الخفق ، يدرب : يقال درب بالامر نربا ودربة
وتدرب : ضربى ، ودربه به وعليه وفيه : ضراه .

وقال يفتخر :

لم يزوه طرد فيذعر درؤه
فيلج فى وهل وفى تشراد(٩٣)

وقال لكسرى حين أراد منهم رهائن :

آليت لا نعطيهِ من ابنائنا
رهنًا فيفسدهم كمن أفسدا(٩٤)

وقال فى مدح إياس بن قبيصة الطائى :

ولم ينتكس يوما فيظلم وجهه
ليركب عجزا أو يضارع ماثما(٩٥)

وقال فى هجاء الحارث بن وعله حين أغار على إبل عمرو
ابن تميم جيران بكر :

ولا كشف فنسام حرب قوم
إذا أزمت رحي لهم رحانا(٩٦)

(٩٣) ديوانه ص ٥٢ . لم يزوه : لم ينحه ، والطرد : هو المطارد ،
من الاطراد فى السباق ، وهو أن يقول أحد المتسابقين لصاحبه : ان سبقتنى
فلك على كذا ، وان سبقتك فلى عليك كذا . وفى اللسان (طرد) : وفى
الحديث : لا بأس بالسباق ما لم تطرده ويطردك . يذعر : يخاف ويفزع
الدرء : الدفع ، يلج : يتمادى ويأبى ان ينصرف . الوهل : الضعف والفرع
والجبن ، التشراد : يقال : شرده البعير والدابة يشرد شرودا وشرادا وشرذا:
تفر وذهب فى الارض .

(٩٤) ديوانه ص ٥٦ .

(٩٥) ديوانه ص ١٨٨ .

(٩٦) ديوانه ص ٢١٣ . الكشف : الذين لا يمدقون فى القتال ،
لا يعرف له مفرد ، وقال ابن الأثير : الكشف جمع أكشف ، وهو الذى لا ترس
معه ، أزمت : عضت بالفم كله ، وقيل بالانياب .

وقال امزؤ القيس عند موته :
بأرض الشام لا نسب قريب
ولا شاف فيسند أو يعودا (٩٧)

وفي نهج البلاغة قال الإمام على رضى الله عنه : « الحمد
لله الذى لم تسبق له حال حالا ، فيكون أولا قبل أن يكون
آخرا » (٩٨) . اه

وقال فى صفة الفساق : « لا يعرف باب الهدى فيتبعه ،
ولا باب العمى فيصد عنه » (٩٩) . اه

وقال فى وصف الله سبحانه وتعالى : « الاول الذى لم
يكن له قبل فيكون شىء قبله ، والآخر الذى ليس بعده بعد
فيكون شىء بعده . . . ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال ،
ولا كان فى مكان فيجوز عليه الانتقال » (١٠٠) . اه

وقال فى ذات الخطبة : « وإنك أنت الذى لم تتناه فى
العقول ، فتكون فى مهب فكرها مكيفا ، ولا فى رويات
خواطرها ، فتكون محدودا مصرفا » (١٠١) . اه

وقال فى ذات الخطبة فى صفة الملائكة : « ولم

(٩٧) ديوانه ص ٨٧ . الشافى : من يقدم للمريض ما يشفى به ،
ويقال لمن يسير فى شفا القمر . أى فى آخر الليل ، السند : ما ارتفع من
الأرض فى قبل الجبل أو الوادى ، يقال : سند الى السىء يسند سنودا ،
ويتعدى بالهمزة فيقال : أسند غيره يسنده .

(٩٨) نهج البلاغة ص ٩٦ .

(٩٩) ص ١١٩ .

(١٠٠) ص ١٢٤ .

(١٠١) ص ١٢٧ .

تبولهم الإعجاب فيستكثروا ما سلف منهم ، لم تنقطع
أسباب الشفقة منهم فبنوا في جدهم ، وأم تأسرهم الأطماع
فيؤثروا وشيك السعى « (١٠٢) . اه

ومن خطبة له يصف فيها الله تعالى ، « الأول الذي لا
غاية له فينتهى ، ولا آخر له فينقضى » (١٠٣) . اه

ومن خطبة له في التزهيد في الدنيا : « ولا يدري ما هو
آت فينظر » (١٠٤) . اه

ومن خطبة له في حث أصحابه على القتال : « لا يتأخرون
عنها فيسلموها ، ولا يتقدمون عليها فيفردوها » (١٠٥) . اه

وقال في وصف القرآن : « لا يعوج فيقام ، ولا يزيغ
فيستعتب » (١٠٦) . اه

ولما اجتمع الناس إليه وشكوا إليه ما نقموه على عثمان
رضي الله عنه ، دخل عليه فقال : « ما سبقناك إلى شيء فنخبرك
عنه ، ولا خلونا بشيء فنبلفك » (١٠٧) . اه

ومن خطبة له بالكوفة قال في وصف الله تعالى : « لم يولد
سبحانه فيكون في العز مشاركا ، ولم يلد فيكون موروثا
هالكا » (١٠٨) . اه

• (١٠٢) ص ١٢٠

• (١٠٣) ص ١٣٩

• (١٠٤) ص ١٤٨

• (١٠٥) ص ١٨١

• (١٠٦) ص ٢١٩

• (١٠٧) ص ٢٣٤

• (١٠٨) ص ٢٦٠

ومن خطبة في التوحيد ، قال : « لم يلد فيكون
دولودا ، ولم يولد فيصير محدودا » (١٠٩) . اه

وفي ذات الخطبة وهو يتحدث عن الارض ، قال :
« لا يعجزه شيء منها فيطلبه ، ولا يمتنع عليه فيغلبه ، ولا يفوته
السريع منها فيسبقه ، ولا يحتاج إلى مال فيرزقه » (١١٠) اه

ومن كتاب له كتبه للأشتر النخعي لما ولاه على مصر
حين اضطرب أمر أميرها محمد بن أبي بكر : « ممن
لا تبطره الكرامة فيجتريء بها عليك » (١١١) . اه

ومن خطبة له رضى الله عنه : « أيها الناس : اتقوا الله ،
فما خلق امرؤ عبثا فيلهو ، ولا ترك سدى فيلغو » (١١٢) . اه

ومن حكمه عليه السلام : « كن في الفتنة كابن اللبون ،
لا ظهر فيركب ، ولا ضرع فيحلب » (١١٢) . اه

• (١٠٩) ص ٢٧٣

• (١١٠) ص ٢٧٥

• (١١١) ص ٤٢٧

• (١١٢) ص ٥٤٠

نصب المضارع بعد الفاء الواقعة في سياق النهي :

قال سيبويه : « وتقول : لا تمددها فتشققها ، إذا لم تحمل
الآخر على الأول ، وقال عز وجل : (لاتفتروا على الله كذباً
فيسخطكم بعباد) . وتقول : لا تمددها فتشققها ، إذا اشركت
بين الآخر والأول » (١١٤) . اهـ

وأقول : ذكر سيبويه لنصب المضارع بعد الفاء المسبوقة
بالنفي معنيين ، وللرفع معنيين ، فقال : « وتقول : ما تأتيني
فتحدثني ، فالنصب على وجهين من المعاني ، أحدهما : ما تأتيني
فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثتني ، وأما الآخر : فما
تأتيني أبداً إلا لم تحدثني . أي منك إتيان كثير ولا حديث
منك . وإن شئت اشركت بين الآخر والأول ، فدخل الآخر
فيما دخل فيه الأول ، فتقول ما تأتيني فتحدثني ، كأنك
قلت : ما تأتيني وما تحدثني .

..... وإن شئت رفعت على وجه آخر ، كأنك قلت : فأنت
تحدثنا » (١١٥) . اهـ

ولما كان سيبويه لم يذكر شيئاً عن المعاني التي ينصب
عليها المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنهي ، ولم أقرأ لأحد ممن
جاء بعده شيئاً في ذلك . وأغلب الظن أن النحاة لم يتعرضوا
لمثل هذا الأمر . أقول : لما كان سيبويه لم يذكر شيئاً في هذا
كان من الواجب على العلماء ، وبخاصة الباحثين منهم أن
يبينوا للقارئ الكريم المعاني التي تتسق مع أساليب العرب

(١١٣) ص ٤٦٩ .

(١١٤) الكتاب ٣ : ٣٤ .

(١١٥) الكتاب ٣ : ٢٠ ، ٢١ .

وملكاتهم فى نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنهى ، لأنهم أقرب الناس إلى اللغة ، وأعرفهم بأساليب العرب ومراداتهم .
فأقول :

إن قلت : لاتأتنى فتحدثنى ، كان الفعل المضارع « تحدث » منصوباً على المعنى الثانى الذى ذكره سيبويه فى النفى ، وهو : لاتأتنى إلا لم تحدثنى . أى لاتأتنى إلا فى هذه الحال ، وهى حال عدم الحديث . وإن قلت إن المعنى : لاتأتنى محدثاً ، كان صواباً ، فتكون قد نهيته عن الاتيان فى حال الحديث ، وأبحت له الاتيان إن لم يكن منه حديث لك .

ولا ينصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنهى على غير هذا المعنى ، لأن المعنى الأول الذى ذكره سيبويه فى النفى لايتأتى هنا ، إذ لو قلت فى المثال : لاتأتنى فكيف تحدثنى ، تكون قد نهيته عن الايتان ، ثم استفهمت عن الحال التى يكون عليها سبب النهى عن الاتيان ، وهو الحديث ، لأنه لايستفهم عن الحال التى يكون عليها السبب إلا إذا كان ثابتاً ، ولأن المستفهم هو أنت ، والمستفهم منه هو النهى . فكيف تسأل أنت عن حال شئ قد نهيت مخاطبك عما يتسبب عنه ؟ ، وكيف يتسنى له إن يجيبك ؟ ، لو كان ثمة جواب .

والفرق بين النهى والنفى فى ذلك إن المتكلم قد ينفى الشئ وهو لايعرف للنفى سبباً ، ولا يليق به أن ينهى عن شئ وهو لايعرف لهذا النهى سبباً ، ومن ثم جاز أن تقول : أنت لاتأتينى فكيف تحدثنى ، ولا يجوز أن تقول : لاتأتنى فكيف تحدثنى .

وكذلك الرفع لا يتأتى إلا على معنى واحد ، هو القطع . فإن قلت : لاتأتنى فتحدثنى ، فالمعنى : لاتأتنى فأنت تحدثنى الآن . وهذا هو المعنى الثانى الذى ذكره سيبويه للرفع فى

النفى . أما المعنى الأول له فلا يأتي هنا ، لأنه يقتضى التشريك فى الحكم ، وهو هنا الجزم ، والمعنى عليه : لاتأتنى ولا تحدثنى .

والخلاصة أن قولك : لاتأتنى فتحدثنى ، يجوز فى «تحدث» المنصب والرفع والجزم . وكل من هذه الثلاثة له معنى خاص به ، وعلامة الإعراب التى تلحق الفعل دليل على هذا المعنى ، فإن كان المعنى المقصود : لاتأتنى فأنت تحدثنى ، وجب الرفع . وإن كان المقصود لاتأتنى محدثا ، وجب المنصب ، وإن كان المعنى المراد : لاتأتنى ولا تحدثنى ، وجب الجزم .

وقد ظهر نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالانهى فى القرآن الكريم فى أربعة عشر موضعا ، هى : قوله تعالى : (ولا تتبعوا فتفرق بكم عن سبيله) (١١٦) ، و (ولا تمسوها بسوء فإأخذكم عذاب أليم) (١١٧) ، و : (ولا تكونن من الذين كذبوا بآيات الله فتكونن من الخاسرين) (١١٨) ، و : (ولا تمسوها بسوء فإأخذكم عذاب قريب) (١١٩) ، و : (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) (١٢٠) ، و : (ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها) (١٢١) ، و : (لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا) (١٢٢) ، و : (.....) ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) (١٢٣) ، و :

-
- (١١٦) الانعام ١٥٣
 - (١١٧) الاعراف ٧٣
 - (١١٨) يونس ٩٥
 - (١١٩) هود ٦٤
 - (١٢٠) هود ١١٣
 - (١١) النحل ٩٤
 - (١٢٢) الاسراء ٢٢
 - (١٢٣) الاسراء ٢٩

(لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب) (١٢٤) ، و :
(ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) (١٢٥) ، و : (ولا تمسوها
بسوء فإياخذكم عذاب يوم عظيم) (١٢٦) ، و : (فلا تدع مع
الله إلها آخر فتكون من المعذبين) (١٢٧) ، و : (فلا تخضعن
بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض) (١٢٨) ، و : (ولا تتبع
الهوى فيضلك عن سبيل الله) (١٢٩) .

وجاء النصب بعلامة غير ظاهرة ، ولكنه متعين - فى ثلاث
آيات ، هى : قوله تعالى : (ولا تجعل مع الله إلها آخر فتلقى
فى جهنم ملوما مدحورا) (١٣٠) ، و : (فلا يصدك عنها من لا
يؤمن بها واتبع هواه فتردى) (١٣١) ، و : (فلا يخرجكما
من الجنة فتشقى) (١٣٢) .

وإنما وجب النصب فى الآية الأولى ، لأنه لو كان على
إشراك الثانى للأول فى العامل لوجب جزمه بحذف حرف العلة
أما وأنه لم يحذف منه شيء فلا تكون الآية على جزم المضارع

(١٢٤) طه ٦١ . قرأ ابن كثير ونافع وعاصم فى رواية أبى بكر
وأبو عمرو وابن عامر (فيسحتكم) بفتح الياء من سحت ، وقرأ عاصم فى
رواية حفص وحمزة والكسائى (فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء من
أسحت .

(١٢٥) طه ٨١ . قرأ الجمهور (فيحل) بكسر الحاء ، (وهن يحلل)
بكسر الحاء واللام ، وقرأ الكسائى وحده : (فيحل) بضم الحاء ،
و (ومن يحلل بضم اللام .

• (١٢٦) الشعراء ١٥٦ .

• (١٢٧) الشعراء ٢١٣ .

• (١٢٨) الأحزاب ٢٢ .

(١٢٩) من ٢٦ .

• (١٣٠) الإسراء ٣٩ .

• (١٣١) طه ١٦ .

• (١٣٢) طه ١١٧ .

بعد الفاء . على أن هذا المضارع مبنى للمجهول ، فلا يصلح
تثوقوع بعد لا الناهية ، لأنها خطاب ، فلا بد أن يكون الفعل
مبنيا للمعلوم ليصح وقوعه بعدها فإن قلت : لا يضرب زيد .
بالبناء للمجهول ، فكأنك تنهى الناس جميعا أن يضربوا زيدا ،
وهذا لا يتأتى لكل إنسان ، فيجب صرفه إلى النفي ، لأن النفي
لا يقتضى مخاطبا ، وعليه فجزم « تلقى » على التشريك في
الحكم لا يكون . وكذا لا يتأتى الرفع ، لأن رفعه لا يكون إلا
على القطع كما قلنا سابقا . أى فأنت تلقى ، وهو يقتضى
الوقوع ، سواء فعل المخاطب المنهى عنه أو تركه ، وهو مناف
للمعنى ، إذ المعنى : إن تجعل مع الله إلها آخر تلاق فى جهنم ،
وإن لم تجعل لم تلق . ولكن المعنى على القطع : فأنت تلقى
على كل حال ، وهو غير مراد .

وإذا كان المعنيان وهما التشريك فى الحكم والقطع غير
مرادين ، لأنهما لا يتسقان مع المعنى ، فالنصب فى الآية واجب .

وكذلك فى الآية الثانية ، الفعل « تردى » منصوب وجوبا
بفتحة مقدره ، والعامل فيه « أن » مضمرة وجوبا بعد الفاء .
وإنما وجب نصبه لأنه لو كان مجزوما بالعطف لوجب أن
يكون محذوف الآخر ، إذ آخره حرف علة ، ولو كان مرفوعا
على القطع لاختل المعنى ، إذ التردى يكون دائما ، وهو معنى
تنزه الله أن يخاطب به رسوله ﷺ ، فلم يبق إلا النصب
وهو المعنى المتبادر من الآية الكريمة .

وكذلك فى الآية الثالثة . لو كان المعنى على جزم المضارع
« تشقى » لوجب حذف حرف العلة ، ولكان شقاء الإنسان فى
الدنيا منهيًا عنه ، فيكون السعى على المعاش منهيًا عنه ،
لأنه لا يكون إلا بشقاء ، وهذا باطل ، فالمعنى لا يتأتى على

الجزم ، ولا يتأتى على القطع أيضا ، إذ يكون : فأنت تشفى دائما ، وهو غير مراد ، فلم يبق إلا النصب . وهو واجب في الآية الكريمة .

وفي القرآن الكريم آيات أخر وقع فيها المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنهي ، محتملا للنصب والجزم ، مثل قوله تعالى : (ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين) (١٣٣).

قال الفراء : « إن شئت جعلت « فتكونا » جوابا نصبا ، وإن شئت عطفته على أول الكلام فكان جزما » (١٣٤) . اهـ

وإنما جاز لنا أن نحكم أن المضارع الواقع بعد الفاء في الآية منصوب أو مجزوم ، لأن علامة النصب وعلامة الجزم في الأفعال الخمسة واحدة ، وهي حذف النون ، والمعنى على النصب منسجم مع الآية ، وعلى الجزم لا يتعارض معها .

وفي القرآن الكريم خمس آيات أخر جاءت كلها على هذا النسق . أي لك أن تحكم فيها بنصب المضارع بعد الفاء ، أو تحكم بجزومه ، وهي قوله تعالى : (فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) (١٣٥) ، و : (ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين) (١٣٦) ، و : (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم) (١٣٧) ، و : (ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين) (١٣٨) ، و : (لا تقصص

-
- (١٣٣) البقرة ٣٥
 - (١٣٤) معاني القرآن ١ : ٢٦
 - (١٣٥) النساء ١٢٩
 - (١٣٦) المائدة ٢١
 - (١٣٧) الانعام ١٠٨
 - (١٣٨) الاعراف ١٩

رؤياك على إخوتك فيكيديوا لك كيذا (١٣٩) .

أما قوله تعالى : (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب
ريحكم (١٤٠) فإن النصب في « تفشلوا » تعين بنصب الفعل
« تذهب » لأن الأول منهما معطوف عليه ، ولا يعطف المنصوب
على المجزوم .

وأما قوله تعالى : (ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة
والعشى يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من
حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين) (١٤١) ،
فإن « فتطردهم » واقع في سياق النفي « ما عليك من حسابهم
من شيء » ، و « فتكون » واقع في سياق النهي « ولا تطرد » .

قال الفراء : « وأما قوله تعالى : (ولا تطرد الذين يدعون
ربهم بالغداة والعشى) فإن جوابه قوله : (فتكون من الظالمين) ،
والفاء التي في قوله : « فتطردهم » جواب لقوله « ما عليك
من حسابهم من شيء » . ففي قوله « فتكون من الظالمين » الجزم
والنصب على ما فسرت لك ، وليس في قوله « فتطردهم » إلا
النصب ، لأن الفاء فيها مردودة على محل ، وهو قوله : « ما عليك
من حسابهم » ، و عليك لا تشاكل الفعل . فإن كان ما قبل الفاء
اسما لا فعل فيه ، أو محلا مثل قوله : عندك و عليك وخلفك ،
أو كان فعلا ماضيا مثل قام وقعد ، لم يكن في الجواب بالفاء
إلا النصب » (١٤٢) . اه وانظر الأصول ٢ : ١٨٦ .

وإتماما للفائدة سأقدم للقراريء الكريم حصرا لتلايات

(١٣٩) يوسف ٥ .

(١٤٠) الانفال ٤٦ .

(١٤١) الانعام ٥٢ .

(١٤٢) معاني القرآن ١ : ٢٧ ، ٢٨ .

القرآنية التي نصب فيها الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة
بالنهي ، سواء كان النصب واجبا ظاهرا أو مقدرًا ، أم كان
جائزا ، بأن كان الفعل يحتمل النصب والجزم . وهذه الآيات
هي : البقرة ٣٥ ، النساء ١٢٩ ، المائدة ٢١ ، الأنعام ٥٢ ، ١٠٨ ،
١٥٣ ، الأعراف ١٩ ، ٧٣ ، الأنفال ٤٦ ، يونس ٩٥ ، هود ٦٤ ،
١١٣ ، يوسف ٥ ، النحل ٩٤ ، الإسراء ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٩ ، طه ١٦ ،
٧١ ، ٨١ ، ١١٧ ، الشعراء ١٥٦ ، ٢١٣ ، الأحزاب ٣٢ ، ص ٢٦ .

نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالاستفهام :

في المقتضب : « والاستفهام : أتأتييني فأعطيك ؟ ، لأنه
استفهم عن الإتيان ، ولم يستفهم عن الاعطاء » (١٤٣) . اهـ

وفيه أيضا : « وتقول : أين بيتك فأزورك ؟ ، فإن أردت
أن تجعله جوابا نصبت ، وإن أردت أن تجعل الزيارة واقعة
على حال قلت : أين بيتك فأنا أزورك على حال » (١٤٤) . اهـ

فالمضارع الواقع بعد فاء مسبوقة باستفهام ينصب بأن
مضمرة ، سواء كان الاستفهام بحرف ، مثل قوله تعالى :
(فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) (١٤٥) ، أم باسم ، نحو :
من يزورني فأكرمه ؟ ، ومتى تسير فأصحبك ؟ ، وأين بيتك
فأزورك ؟ . ويجوز رفع الفعل في الأمثلة السابقة على القطع .
لا على العطف . أي فأنا أكرمه ، فأنا أصحبه ، فأنا أزوره .

(١٤٣) ٢ : ١٤ .

(١٤٤) ذاته ص ٢٠ .

(١٤٥) الأعراف ٥٣ .

ولا يجوز على العطف ، لأنك لو عطفت « أكرم » على « يزور » ،
و « أصحاب » على « تسير » لصار ما بعد الفاء مستفهما عنه ،
وهو ليس كذلك ، وفي المثال الثالث ليس قبل الفاء فعل
يعطف عليه ، فالرفع على العطف فيه لا يجوز .

وإنما جاز نصب المضارع بعد الفاء المسبوقه باستفهام ،
لأن الاستفهام طلب الفهم ، ومن ثم وجب جزم المضارع في
جوابه . في سيبويه : « وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك :
ألا تأتني أحدثك ؟ ، وأين تكون أزرك ؟ » (١٤٦) . اهـ

فإذا تحول الجواب عن وجهه في المعنى ، فصار بدخول
الفاء عليه سببا بعد أن كان جوابا ، وجب نصبه بعد أن كان
مجزوما ، ليكون نصبه علامة على أنه تحول عن معناه .

وإنما لم يعدل به إلى الرفع لأن الفاء في مثله إذا خرجت
عن السببية تمحضت لأحد معنيين : العطف والاستئناف ،
والعطف يتنافى مع التحويل من الجواب إلى السببية ، إذ
المعطوف داخل في حكم المعطوف عليه لفظا ومعنى ، والاستئناف
يفيد وقوع الفعل مع دوامه واستمراره ، فإذا قلت : أتزورنى
فأزورك ، فالمعنى على العطف : أكون منك زيارة لى ومنى
زيارة لك . فالاستفهام واقع على الزيارتين . إلا أن الفاء تفيد
التعقيب .

والمعنى على الاستئناف : أتزورنى فدأنا أزورك على كل
حال . وهذا المعنى يتنافى مع التحويل ، إذ المعنى على
التحويل : أتزورنى إن زرتك ؟ . فكلا الزيارتين غير واقع
وقت التكلم .

وإذا نصب المضارع بعد الفاء المسبوقه بالاستفهام فقد يكون النصب هو الأصل ، ويجوز معه الرفع على القطع ، وذلك إذا لم يكن قبل الفاء فعل أصلا ، مثل : أين بيتك فازورك ؟ ، او كان قبلها فعل ماض ، مثل : هل نجح محمد فأهنته ؟ .
ومن ثم أجمع القراء على النصب فى قوله تعالى : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) ، وقوله تعالى : (قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا) (١٤٧) .

وقد يجب العطف ، وذلك إذا وقع بين الفاء والفعل المستفهم عنه فعل منصوب بأن ، مثل قوله تعالى : (قال يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سوءة أخى) (١٤٨) ، لأن الفعل المستفهم عنه واقع على الأمرين : كونه مثل هذا الغراب ، ومواراته سوءة أخيه . والمعنى : أعجزت أن أكون ، أعجزت أن أوارى .

ومثله قوله تعالى : (أم أمنتكم أن يعيدكم فيه تارة أخرى فيرسل عليكم قاصفا من الريح فيفرقكم بما كفرتم) (١٤٩) ، فإن (يرسل) معطوف على (يعيد) ، و (يفرق) معطوف على (يرسل) . والمعنى : أم أمنتكم الإعادة فالارسال فالاغراق .

وقد اشترط ابن مالك فى الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل ، فلا يجوز عنده نصب الفعل بعد الفاء فى قولك : لم ضربت زيدا فيعاقبك . قال أبو حيان : وهذا الشرط لم أر أحدا يشترطه (١٥٠)

وقال السيوطى : « وإذا تقدم أسم غير أسم استفهام وأخبر عنه بغير مشتق ، نحو : هل أخوك زيد فأكرمه ، فالرفع ، ولا ينصب

• (١٤٧) الانعام ١٤٨

• (١٤٨) المائدة ٣١

• (١٤٩) الاسراء ٦٩

• (١٥٠) انظر الهمع ٢ : ١١ ، الاشمونى مع الصبيان ٣ : ٢٣٠

فإن تقدمه ظرف أو مجرور نحو : أغنى الدار زيد فنكرمه ، جاز
النصب ، لأن المجزوم نائب مناب الفعل « (١٥١) » . اه

ويجوز حذف الفعل المستفهم عنه إذا فهم من الكلام . قال
السيوطي : « وقد يحذف السبب بعد الاستفهام ، لدلالة الجواب
عليه ، وفهم الكلام ، نحو : متى فأسير معك ؟ . أى متى تسير؟ .
جزم به ابن مالك فى التسهيل ونقله أبو حيان عن الكوفيين .
ثم قال : وينبغي أن يكون فى استفهام الاستثبات ، بان يقول
القائل : أسير ، فتقول له : متى ؟ ، فإنك لو اقتضرت على فولك
متى « جاز ، بخلاف أن يكون ابتداء استفهام ، فإنه لا يجوز .
وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام ، فكأنه
ملفوظ به ، فيجوز بهذا المعنى » (١٥٢) . اه

هذا وقد جاء فى القرآن الكريم أربع آيات نصب فيها المضارع
بأن مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالاستفهام ، هى : البقرة ٢٤٥ ،
الانعام ١٤٨ ، الأعراف ٥٣ ، الحديد ١١ .

أما آية النازعات (وأهديك إلى ربك فتخشى) فالفعل
« تتخشى » منصوب بالعطف على « أهدى » . وقد سمع منه
القليل فى الشعر والنثر . قال عامر بن الطفيل فى رثاء ابن
أخيه عبد عمرو بن حنظلة بن الطفيل :

وهل داع فيسمع عبد عمرو
لأخرى الخيل تصرعها الرماح (١٥٣)

وقال قيس بن الخطيم : -

-
- (١٥١) الهمع ٢ : ١١
 - (١٥٢) الهمع ٢ : ١١
 - (١٥٣) ديوانه ص ٢٩

أجد بعمرة غنيانها
فتهجر أم شأننا شأنها (١٥٤)

وقال جرير يهجو التميم :
ويوم الحوفزان فآين تميم

فتدعى يوم ذلك أو تجابأ (١٥٥)
وقل يمدح خالد بن عبد الله القسري ، ويسأله أن يفك
قيده ، ويطلقه من سجنه :

فهل لك في عان وليس بشاكر
فتطلقه من طول عض الحدائد (١٥٦)

وقال الفرزدق يهجو جريرا :

أما كان في قيس بن عيلان نابح
فينبج عنهم غير مستولغ كآب (١٥٧)

وقال يمدح مالك بن المنذر بن الجارود ، ويسأله أن يفك
قيده ، ويطلقه من سجنه :

يا مال هل لك في أسير قد أنتت
تسعون فوق يديه غير قليل

(١٥٤) ديوانه ص ٦٦ . أجد : هل استمر ؟ ، غنيانها : اسفناؤها ،
عمرة : أم النعمان بن بشير الانصاري ، وهي أخت عبد الله بن رباح .
(١٥٥) ديوانه ص ٢٧ . الحوفزان : لقب الحارث بن شريك ، سمي
كذلك لان قيس بن عاصم حفزه بالرمح ، أي طعنه .
(١٥٦) ديوانه ص ١٣٧ .
(١٥٧) ديوانه ١ : ٧٩ .
(١٥٨) ديوانه ٢ : ١٢٢ .
و

فتجز ناصيتي وتفرج كربتي
عنى وتطلق لى يداك كبولى (١٥٨)

وقال يمدح هشام بن عبد الملك :

تقول بنى هل لك من رجيل
لقوم يشتكون ذوى سوام

فتنهض نهضة لبنيك فيها
غنى لهم من الملك الشامى (١٥٩)

وفى نهج البلاغة من وصية كان يكتبها الإمام على بن
أبى طالب رضى الله عنه لمن يستعمله على الصدقات : « فهل
لله فى أموالكم من حق فتؤدوه إلى وليه » (١٦٠) . اهـ

ومن كتاب ليه إلى عثمان بن حنيف ، وكان عامه عابى
البصرة ، وقد بلغه أنه دعى إلى وليمة قوم من أهلها ، فمضى
إليها ، « أتمتلىء السائمة من رعيها فتبرك ؟ وتشبع الربيضه
من عشبها فتربض ؟ ، ويأكل على من زاده فيشبع ؟ » (١٦١) اهـ

وبعرض هذه النماذج يتضح جليا للقارىء الكريم مدى
التناسق بين القرآن الكريم وأساليب العرب ، فما قل وروده
فى لسانهم نجده قليلا فى القرآن الكريم ، وإن كان فصيحاً .

(١٥٩) ديوانه ٢ : ٢٩١ .

(١٦٠) من ٣٨٠ :

(١٦١) من ٤٢٠ .

نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالتمنى :

فى سيبويه : « وتقول : الا ماء فأشربه ، وليته عندنا
فيحدثنا . وقال أمية بن أبى الصلت :

الا رسول لنا منا فيخبرنا
ما بعد غايتنا من رأس مجراننا (١٦٢)

لا يكون فى هذا إلا النصب ، لأن الفعل لم تضمه إلى
فعل « (١٦٣) . اه

وقال : « وتقول : ود لو تأتيه فتحدثه . والرفع جيد
على معنى التمنى . ومثله قوله عز وجل : (ودوا لو تدهن
فيدهنون) .

وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف : (ودوا لو تدهن
فيدهنوا) (١٦٤) . اه

وأقول : فى اللسان (منى) : « قال ابن الأثير : التمنى
تشهى حصول الأمر المرغوب فيه ، وحديث النفس بما يكون
وما لا يكون » . اه فالشئ التمنى غير واقع فى الحال ،
والنفس تستبعد وقوعه فى المستقبل . وقد يكون التمنى
مستحيل الوقوع ، ومع ذلك ترغب النفس فيه ، وتتمنى
وقوعه .

(١٦٢) المجرى والغاية أصلهما فى سباق الخيل ، وقد ضربهما الشاعر
مثلا ، والمعنى : ليت رسولا يبعث من أمواتنا فيخبرنا عن الموت وما بعده .

(١٦٣) ٣ : ٣٣ ، ٣٤ .

(١٦٤) ٣ : ٣٦ .

وإنما كان التمنى طالبا لأنه يسببه الطلب في عدم وقوعه في الحال ، وفي الرغبة في وقوعه في المستقبل ، ويفترق عنه في أنه لا يكون في التمنى مطلوبا منه . فالطلب يقتضى طالبا ومطلوبا منه : وجميع أنواع الطلب تشتمل على هذه الثلاثة ، فالأمر يقتضى أمرا ومأمورا ومأمورا به ، والنهي يقتضى ناهيا ومنهيا ومنهيا عنه ، والاستفهام يقتضى مستفهما ومستفهما منه ، ومستفهما عنه ، ... وهكذا .

أما التمنى فلا يوجد فيه مطلوبا منه ، لأنه يتعلق بالمستبعد حصوله أو بالمستحيل .

وقد ذكر سيبويه من أدوات التمنى : ليت ، وألا ، وود . أما « ليت » فهي الأصل في الدلالة على التمنى ، لأنها موضوعة له ، وأما « ألا » بالتخفيف فالتمنى عارض عليها ، لأن الأصل فيها التنبيه ، أو الاستفتاح كما يقول المعريون ، مثل قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) (١٦٥) .

قال سيبويه : « وأما ألا فتنبية ، تقول : ألا إنه ذاهب . ألا : بلى ، (١٦٦) . اه ، وقد استعملت في العرض ، لما بين العرض والتنبيه من صلة ، فكل معروض منبه إليه ، تقول : ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا .

وقد تشرب معنى التمنى كمثال سيبويه : ألا ماء فأشربه وهي حينئذ مركبة من همزة الاستفهام ، ولا النافية للجنس ، ومن ثم لا يقع بعدها إلا اسم جنس ، والتمنى معنى عارض

• (١٦٥) يونس ٦٢

• (١٦٦) ٤ : ٢٣٥

فيها . قال سيبويه : « وألا التى فى الاستفهام حكاية . وأما قولك : ألا إنه ظريف . . . فبمثلة قفا ورحى » (١٦٧) . اه

ولم يذكر سيبويه « لو » التى تفيد التمنى ، ولم يمثل لها . أما قوله : « وتقول : ود لو تاتيه فتحديثه » (١٦٨) . اه فالتمنى فى المثال مستفاد من الفعل « ود » ، لا من « لو » . لأن « لو » فى المثال مصدرية . فالأصل فى التمنى « أيت » ، أما غيرها فلايس موضوعا له .

والتمنى كغيره من أنواع الطلب ، ينصب المضارع بعد الفاء الواقعة فى سياقه ، وقد يرفع . وإذا كان التمنى بليت كان النصب أكثر من الرفع ، ففى قوله تعالى : (ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما) ، أجمع القراء السبعة على نصب الفعل « أفوز » لوقوعه بعد الفاء ، وحكى الزمخشري الرفع عطا ، قال : « وقرئء فأفوز بالرفع عطا على : كنت معهم ، لينتظم الكون معهم والفوز معنى التمنى ، فيكونا متمنيين جميعا ، ويجوز أن يكون خبر مبتدا محذوف ، بمعنى : فأنا أفوز فى ذلك الوقت » (١٦٩) . اه

أما إذا كان التمنى بلم أو ألا أو ود فالأصل النصب ، لأن معنى التمنى عارض ، والنصب دليل عليه . أما الرفع فيخلط بين المعنى المراد وهو التمنى ، ومعان أخر قد تأتى بها الأداة . ومن ثم أجمع القراء على نصب الفعل بعد الفاء فى قوله تعالى : (لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم) (١٧٠) ، (فلو أن

• (١٦٧) ٣ : ٢٢٢ .

• (١٦٨) ٣ : ٢٦ .

• (١٦٩) الكشاف ١ : ٥٢٢ .

• (١٧٠) البقرة ١٦٧ .

لنا كرة فنكون من المؤمنين (١٧١) ، (لو ان لى كرة فأكون
من المحسنين) (١٧٢) .

وقد أجاز الزمخشري فى « لو » المفيدة للتمنى أن يكون
أصلها « لو » الامتناعية . لما بينها وبين ليت من التلاقى فى
المعنى ، لأن الامتناعية يمتنع جوابها لامتناع شرطها ،
والمفيدة للتمنى تكون لما يمتنع ، فاستعيرت الامتناعية لإفادة
معنى التمنى ، بجامع الامتناع فى كل منهما ، على سبيل
الاستعارة التبعية . كما أجاز أن نكون فى الأصل شرطية ،
وجوابها محذوف . ففى قوله تعالى : (فلو ان لنا كرة فنكون
من المؤمنين) قال : « ولو فى مثل هذا الموضع فى معنى التمنى ،
كأنه قيل : فأيت لنا كرة . وذلك لما بين معنى « لو » و « ليت »
من التلاقى فى التقدير . ويجوز أن تكون على أصلها ، ويحذف
الجواب ، وهو لفعلنا كيت وكيت » (١٧٣) . اهـ

وقد أجاز سيبويه النصب بعد الفعل « ود » (١٧٤) ، لأنه
يفيد التمنى ، فقال : « وتقول : ود لو تأتية فتحدثه . والرفع
جيد على معنى التمنى . ومثله قوله تعالى : (ودوا لو تدهن
فيدهنون) (١٧٥) . وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف :
(ودوا لو تدهن فيدهنوا) » (١٧٦) . اهـ

• (١٧١) الشعراء ١٠٢

• (١٧٢) الزمر ٥٨

• (١٧٣) الكشاف ٣ : ٣٢٣

• (١٧٤) فى اللسان (ود) « وددت الشيء أود . وهو من الامنية .
قال الفراء : هذا أفضل الكلا ، وقال بعضهم : وددت ، ويضل منه يود
لا غير ، ١٠ هـ

• (١٧٥) القلم ٩

• (١٧٦) ٣ : ٣٦

وهو محجوج بما جاء في القرآن الكريم . فقد ورد في ذلك ثلاث آيات أجمع القراء فيها على رفع الفعل الواقع بعد الفاء ، وهي قوله تعالى : (ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء) (١٧٧) ، و : (ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسابحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم) (١٧٨) ، و : (ودوا لو تدهن فيدهنون) . وزعم هارون هذا لا يعتد به ، لأنه لم يعين القارئ ولا المصحف .

وأنا لا أنكر على سيبويه ما قاله من جواز النصب في مثل ذلك ، لجواز أن يكون قد سمعه من العرب . ولكن أنكر عليه تقديمه النصب على الرفع ، وقوله : « والرفع جيد » ، لأنه يوهم أن النصب أكثر من الرفع ، إذ ما ورد من ذلك في القرآن الكريم جاء كله بالرفع ، كما بينا ، مما يدل على أن النصب إن كان جائزا ، فالرفع أولى منه ، وأجدد أن يؤخذ به .

وإنما التزم القرآن الكريم الرفع في هذه الآيات ، لأن ما بعد الفاء معطوف على الفعل الواقع بعد « لو » ، و « لو » مصدرية ، والمعطوف والمعطوف عليه كلاهما داخل في حيزها ، والفعل « ود » واقع على المصدرين معا ، فالتقدير في الآية الأولى : ودوا كفركم فكونكم سواء ، وفي الثانية : ودوا غفلتكم فميلهم عليكم ، وفي الثالثة : ودوا إدهانك فإدهانهم .

وقد جاء في القرآن الكريم نصب المضارع بعد الفاء الواقعة في سياق التمني في أربع آيات هي : البقرة ١٦٧ ، النساء ٧٣ ، الشعراء ١٠٢ ، الزمر ٥٨ .

وظفرت بشاهد لجرير يهجو ميجاسا ، قال :

(١٧٧) النساء ٨٩ .

(١٧٨) النساء ١٠٢ .

لو تنسبون لي ربوع فتعرفكم
أو مالك أو عبيد جد نزال (١٧٩)

نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالترجي :

مذهب البصريين ان الترجي في حكم الواجب ، وأنه ليس من أنواع الطلاب ، لأنه لا يدل على طلب شيء ، فليس فيه طالب ولا مطلوب منه ، إذ هو توقع أمر محبوب ، أو إشفاق من أمر مكروه . ومن ثم فالمضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة به لا ينصب .

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب (١٨٠) ، واستدلوا بقوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع) (١٨١) بنصب «أطلع» في رواية حفص عن عاصم (١٨٢) ، وبقوله سبحانه : (لعلى يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى) (١٨٣) بنصب « تنفع » في قراءة عاصم (١٨٤) .

قال الفراء : « وقوله : (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع) بالرفع ، يردده على قوله : (أبلغ) ، ومن جعله جواباً للعلى نصبه . وقد قرأ به بعض القراء » (١٨٥) . اهـ .

-
- (١٧٩) ديوانه ص ٢٤١ .
 - (١٨٠) انظر الهمع ٢ : ١٢ .
 - (١٨١) من الايتين ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .
 - (١٨٢) قرأ عاصم في رواية حفص « فأطلع » نصبا ، وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم « فأطلع » رفعا . السبعة في القراءات ص ٥٧٠ .
 - (١٨٣) الايتان ٣ ، ٤ من سورة عبس .
 - (١٨٤) قرأ عاصم وحده (فتنفعه الذكرى) نصبا ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأحسب ابن عامر : (فتنفعه الذكرى) رفعا . السبعة في القراءات ص ٦٧٢ .
 - (١٨٥) معاني القرآن ٣ : ٩ .

وقال : « وقد اجتمع القراء على : (فتنفعه الذكرى) بالرفع ، ولو كان نصبا على جواب الفاء للعله كان صوابا ، أنشدنى بعضهم .

على صروف الدهر أو دولاتها
يدلنا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زفراتها
وتنفع الغلة من غلاتها « (١٨٦)

وقد أخذ ابن مالك بمذهب الكوفيين ، قال : « وهو الصحيح لثبوته فى النثر والنظم » (١٨٧) ، وفى شرح العمدة (١٨٨) جعل الترجى من أنواع الطلب التى ينصب المضارع بعد الفاء فى سياقها ، ومثل له بآية غافر ، ثم قال : « ومثله ما أنشده الفراء » ، وذكر البيتين السابقين .

وأخذ الرضى أيضا برأى الكوفيين ، قال فى شرح الكافية : « وترك الترجى أيضا ، قال الله تعالى : (لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى) على قراءة النصب ، وقال الله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) ، ثم قال : (فأطلع) ، بالنصب على قراءة حفص « (١٨٩) . اهـ

والصواب مذهب البصريين ، لأن الترجى ليس من أنواع الطلب ، كما سبق بيانه . أما النصب فى الآيتين فقد خرج

(١٨٦) معانى القرآن ٣ : ٢٣٥ .

(١٨٧) الهمع ٢ : ١٢ .

(١٨٨) ص ٢٣٢ .

(١٨٩) ٢ : ٢٤٤ .

العلماء فى آية غافر على النصب فى سياق الأمر « ابن لى صرحا » . وخرجه الزمخشري على تشبيهه « لعل » بليت . قال : « وقرىء : فأطلع بالنصب على جواب الترجى ، تشبيها للترجى بالتمنى ، (١٩٠) . اه ، وقال : « فتنفعه بالرفع عطا على « يذكر » ، وبالنصب جوابا للعل » (١٩١) . اه . أى لتشبيه الترجى بالتمنى .

وأقول : إن « لعل » إذا كان خبرها مستحيلا ، كما فى آية غافر ، أو مستبعدا كما فى البيتين اللذين أنشدهما الفراء ، لم تكن للترجى ، وإنما تكون مضمنة معنى التمنى ، لأن الترجى يكون فى الممكن القريب حصوله ، أما التمنى فيكون فى المستحيل أو الممكن المستبعد حصوله . وإذا عاد الضمير فى « لعله » فى آية سورة عبس على الكافر ، كان خبر لعل مستبعدا حصوله ، فتكون « لعل » للتمنى لا للترجى . قال الزمخشري : « وقيل : الضمير فى « لعله » للكافر . يعنى أنك طمعت فى أن يتزكى بالإسلام ، أو يتذكر فتقربه الذكرى إلى قبول الحق ، وما يدريك أن ما طمعت فيه كائن » (١٩٢) . اه

وام يرد فى القرآن الكريم نصب المضارع بعد الفاء الواقعة بعد « لعل » فى غير هاتين الآيتين ، وقد جاء ما يوهم نصبه بعد الفاء الواقعة فى سياق الترجى بعسى فى ثلاث آيات ، هى : قوله تعالى : (فعسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا فى أنفسهم نادمين) (١٩٣) ،

• (١٩٠) الكشاف ٤ : ١٦٧ .

• (١٩١) الكشاف ٤ : ٧٠١ .

• (١٩٢) الكشاف ٤ : ٧٠١ .

• (١٩٣) المائدة ٥٢ .

و (قال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم فى الأرض
فينظر كيف تعملون) (١٩٤) ، و (فعسى ربى أن يؤتينا خيرا
من جنتك ويرسل عليها حسبانا من السماء فتصبح صعيدا
زلقا) (١٩٥) .

والحقيقة أن الفاء فى الآيات الثلاث عاطفة ، وأن الترجى
واقع على المعطوف كوقوعه على المعطوف عليه .

وقد يقال : إن الفعل « يصبحوا » فى الآية الأولى مسبب
عن الإتيان بالفتح ، والفعل « ينظروا » فى الثانية مسبب عن
الاستخلاف فى الأرض ، و « تصبح صعيدا » فى الثالثة
مسبب عن إرسال الحسين ، فالفاء فى الآيات الثلاث سببية ،
والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة بعد الفاء لوقوعها فى
سياق الترجى .

وأقول : المضارع يكون منصوبا بأن مضمرة بعد الفاء
إذا كان سببا فيما قبلها ، وقد أثبتنا ذلك من قبل ، ولو راجعت
ما بعد الفاء فى الآيات الثلاث لوجدته لا يصلح أن يكون سببا
لما قبل الفاء ، ف « يصبحوا على ما أسروا فى أنفسهم نادمين
ليس سببا فى الإتيان بالفتح ، بل هو مسبب عنه ، و « ينظر
كيف تعملون » فى الآية الثانية ليس سببا فى استخلافهم
فى الأرض ، بل هو مسبب عنه أيضا ، و « تصبح صعيدا زلقا »
فى الآية الثالثة ليس سببا فى إرسال الحسين ، وإنما هو
مسبب عنه أيضا . وكون ما بعد فاء السببية مسببا ، وما
بعدها سببا ، دليل على أن الترجى فى حكم الواجب . فالمضارع

(١٩٤) الاعراف ١٢٩ .

(١٩٥) الكهف ٤٠ .

فى الآيات الثلاث معطوف ، وليس منصوبا بأن مضمرة بعد الفاء .

نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالعرض :

فى سيبويه : « وتقول : ألا تقع الماء فتسبح ، إذا جعلت الآخر على الأول ، كأنك قلت : ألا تسبح . وإن شئت نصبتَه على ما انتصب عليه ما قبله ، كأنك قلت : ألا يكون وقوعه أن تسبح . فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به . والمعنى فى النصب أنه يقول : إذا وقعت سبحت » (١٩٦) . اهـ

وأقول : العرض طاب بلين ورفق ، وأداته الأصلة فيه « ألا » ، بفتح الههزة وتخفيف اللام ، كما فى مثال سيبويه .

وذكر ابن هشام أنها قد تآتى للتخصيض ، مثل قوله تعالى : (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) (١٦٧) ، والتخصيض طاب أيضا ، ولكن بحث وإزعاج . وقد تآتى للتنبية مثل قوله تعالى : (ألا إنهم هم السفهاء) (١٩٨) ، وللتمنى ، كقوله :

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما أثأت يد الغفلات (١٩٩)

ولاستفهام عن النفس ، كقوله :

(١٩٦) ٣ : ٢٤ .

(١٩٧) التوبة ١٣ .

(١٩٨) البقرة ١٣ .

(١٩٩) يرأب : يصلح ، أثأت : أفدت ، يد الغفلات : المصائب التى

تآتى فجأة .

ألا اصطبار لسأى أم لها جُد
إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى (٢٠٠)

وانظر سيبويه ١ : ٢٨٩ ، ٢ : ٣٠٨ ، ٤ : ٢٣٥ .

والا إن افادت العرض أو التنبيه أو التحضيض أو التمنى
كانت مفردة . أما إن كانت للاستفهام عن النفى فهي مركبة
من همزة الاستفهام ولا النافية . وانظر سيبويه ٣ : ٣٣٢ .

ونقل الدسوقي أن « الا » فى العرض مركبة ، قال :
« وبعضهم يقول : إن المرض مولد عن الاستفهام ، وذلك لأن
همزة الاستفهام لما دخلت على فعل منفى امتنع حمله على
حقيقة الاستفهام ، للعام بعدم النزول مثلاً فى قولك : الاتنزل ،
وتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه .
أه وما ميني » (٢٠١) . اه

وذكر الرضى أن « أما » قد تستعمل للعرض ، نحو : أما
تعطف على (٢٠٢) . قال ابن هشام : « وزاد الملقى لأما معنى
ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة « ألا » ، فتختص
بالفعل ، نحو : أما تقوم ، أما تقعد ، (٢٠٣) . اه

وذهب الرضى إلى أن هلا ولولا ولو ما وألا - بفتح الهمزة
وتشديد اللام - إن دخلت على المضارع ولم تكن التوبيخ
والاوم كانت للعرض (٢٠٤) .

(٢٠٠) انظر المغنى ١ : ٧٢ - ٧٤ .

(٢٠٢) شرح الكافية ٢ : ٢٨٧ .

(٢٠٣) الغنم مع الدسوقي ١ : ٥٨ .

(٢٠٤) شرح الكافية ٢ : ٢٨٧ .

هذا ، ولم يأت في القرآن الكريم مضارع منصوب بعد
الفاء المسبوقة بالعرض . وقد مثل له النحاة بمثال سيبويه :
« ألا تقع الماء فتسبح » ، ويقولهم : ألا تنزل فتصيب خيرا ،
ويقول الشاعر :

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وقد عثرت على شاهد منه للفرزدق يهجو جريرا - وإن
كان يصلح للتحضيض - وهو قوله :

الا تفتري إذ لم تجد لك مفخرا
ألا ربما يجرى مع الحق باطله

فتحمد ما فيهم ولو كنت كاذبا
فيسمعه يا بن المراغة جاهله (٢٠٥)

نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالتخصيص :

التحضيض : طلب بحث وإزعاج (٢١٦) . وحروفه :
أولا ولو ما وهلا وألا . بفتح الهاء والهمزة وتشديد اللام فيهما .
في سيبويه : « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا ، مقدا
ومؤخرا ، ولا يستقيم أن يبتدا بعده الأسماء ، فهلا وأولا ولو ما

(٢٠٥) ديوانه ٢ : ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢٠٦) في اللسان (حفض) : « الحض ضرب من الحث في السير
والسوق ونل شيء ، والحض أيضا : أن تحدثه على شيء ، لا سير فيه
ولا سوق . . . » ، ويقال : حضضت القوم على القتال تحضيضا إذا
حرضتهم ، ١٠ هـ .

وآلا . لو قلت : هلا زيدا ضربت ، ولو لا زيدا ضربت ، ولو لا زيدا ضربت ، وآلا زيدا قتلت جاز ، ولو قلت : آلا زيدا وهلا زيدا على إضمار الفعل ، ولا تذكره جاز ، وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر ، فجاز فيه ما يجوز في ذلك » (٢٠٧) . اه

وهذه الحروف مركبة لا بسيطة . قال ابن يعيش : « اعلم أن هذه الحروف مركبة ، تدل مفرداتها على معنى ، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب فلو لا التي للتحضيض مركبة من « لو » و « لا » ، فلو معناها امتناع الشيء ، لامتناع غيره ، ومعنى « لا » النفي ، والتحضيض ليس واحدا منهما ، وكذلك « لوما » مركبة من « لو » و « ما » ، و « هلا » مركبة من « هل » و « لا » ، و « آلا » في معناها مركبة من « أن » و « لا » ، ومعناها كلها التحضيض والحث » (٢٠٨) . اه . وانظر معاني الحروف لأرمانى ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٢ .

وقال الرضى : « اعلم أن معناها إذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع الحذر على الفعل والطلب له . فهي في المضارع بمعنى الأمر ، ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات ، وقلما تستعمل في المضارع أيضا إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطأب منه » (٢٠٩) . اه

• (٢٠٧) ١ : ٩٨ .

• (٢٠٨) شرح المفصل ٨ : ١٤٤ .

• (٢٠٩) شرح الكافية ٢ : ٢٨٧ .

والقدماء لم يعدوا التحضيض من الأمور التي ينصب المضارع بعد الفاء في سياقها - كما بينا سابقا عند الكلام عن الشرط الثاني لنصب المضارع بعد الفاء ، وقد جعله ابن مالك منها ، قال : « والنصب بعد الفاء المسبوقة بالتحضيض ، نحو قوله تعالى : (لولا آخرتني إلى أجل قريب فأصدق) » (٢١٠) . اهـ ، والأنباري جعله منها في قوله تعالى : (لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا) ، حيث قال : « (فيكون) منصوب على جواب التحضيض بالفاء ، (٢١١) . اهـ ، وجعل « لولا » للتمنى في قوله تعالى : (لولا آخرتني إلى أجل قريب فأصدق) حيث قال : « وأكن - بالجزم ، جزمه بالعطف على موضع (فأصدق) ، لأن موضعه الجزم على جواب التمنى » (٢١٢) . اهـ

وفي قوله تعالى : (ولولا أن تصيبهم مصيبة بما قدمت أيديهم فيقولوا ربنا لولا أرسلنا إليك رسولا فنتبع آياتك) ، قال الألوسي : « ولولا الثانية تحضيضية . . . وقوله تعالى : (فنتبع) جوابها ، ولكون التحضيض طلبا كالأمر اجيبت على نحو ما يجاب » (٢١٣) . اهـ ، وفي قوله تعالى : (لولا آخرتني إلى أجل قريب فأصدق) ، قال : « أي فأصدق ونصب الفعل في جواب التمنى » (٢١٤) . اهـ

وما ذهب إليه الأنباري والألوسي من أن « لولا » في قوله تعالى : (لولا آخرتني إلى أجل قريب فأصدق) للتمنى ، وليست للتحضيض صواب ، لأمرين :

-
- (٢١٠) شرح العمدة ص ٢٤٢
 - (٢١١) البيان ٢ : ٢٠٢
 - (٢١٢) البيان ٢ : ٤٤١
 - (٢١٣) روح المعاني ج ٢٠ ص ٩٠
 - (٢١٤) روح المعاني ج ٢٨ ص ٢٢٧

أولهما : أن لولا في الآية لا تصلح للتخصييض ، إذ كيف يتأتى للكافر يوم القيامة أن يخاطب الله سبحانه وتعالى بأسلوب التخصييض ، وقد عاين قدرته ، وشاهد جلاله وعظمته وجبروته ، لا شك أن المقام مقام ذلة ومهانة وتضرع ، ولا يليق به أسلوب التخصييض .

الثاني : أن التمنى في الآية ظاهر ، لأن « لولا » داخلة على المستحيل أو المستبعد حصوله ، لأن الله سبحانه وتعالى قضى بعدم الرجعة إلى الدنيا . فلولا تاتي للتمنى إذا دخلت على المستحيل أو المستبعد حصوله .

والفراء جعل « لولا » إذا دخلت على الفعل للاستفهام ، ففي قوله تعالى : (فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا) (٢١٥) ، قال : « معنى (فلولا) فهلا . ويكون معناها على معنى « لولا » كأنك قلت : لولا عبد الله لضربتك . فإذا رأيت بعدها اسما واحدا مرفوعا فهو بمعنى « لولا » التي جوابها اللام ، وإذا لم تر بعدها اسما فهي استفهام ، كقوله تعالى : (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) ، وكقوله : (فأولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين) (٢١٦) . وكذلك « لوما » فيها ما في « لولا » ، الاستفهام والخبر » (٢١٧) . اهـ

ونسب ابن هشام القول بأن « لولا » تأتي للاستفهام إلى الهروي ، حيث قال في معاني « لولا » : « والرابع الاستفهام نحو : (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) (لولا أنزل ملك) ، قاله الهروي . وأكثرهم لا يذكره » (٢١٨) . اهـ

(٢١٦) الايتان ٨٦ ، ٨٧ من سورة الواقعة .

(٢١٧) معاني القرآن ١ : ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢١٨) المغنى ٢ : ٢٨٠ .

وفى القرآن الكريم اربع آيات لا غير نصب فيها المضارع
بعد الفاء المسبوقة بلولا ، على :

قوله تعالى : (ولو انا اهلكناهم بعذاب من قبله لقاتلوا
ربنا لولا ارسلت إينا رسولا فنتبع آياتك) (٢١٩) ، و : (لولا
أنزل إياه ملك فيكون معه نذيرا) (٢٢٠) ، و : (ولولا ان
تصيبهم مصيبة بما قدمت ايديهم فيقولوا ربنا لولا ارسلت
إينا رسولا فنتبع آياتك) (٢٢١) ، و : (لولا اخرجتني إلى
اجل قريب فأصدق) (٢٢٢) . وقد أجمع القراء السبعة على
نصب الفعل الواقع بعد الفاء فى الآيات الاربع .

ولم يرد فى القرآن الكريم مضارع منصوب بعد الفاء
المسبوقة بلوما ، أو هلا ، أو ألا .

نصب المضارع بعد الفاء فى الواجب :

فى سيبويه : « وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار
الشعر ، ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير
الواجب ، وذلك لأنك تجعل « أن » العاملة . فما نصب فى
الشعر اضطرارا قوله :

سأترك منزلى لبنى تميم
والحق بالحجاز فاستريحا (٢٢٣)

(٢١٩) طه ١٢٤ .

(٢٢٠) الفرقان ٧ .

(٢٢١) القصص ٤٧ .

(٢٢٢) المنافقون ١٠ .

(٢٢٣) الشاهد فيه نصب « استريح » لوقوعه بعد فاء السببية
وهو ضرورة شعرية ، لوقوعه فى الواجب ، وپروى : لا يهتريح - فلا
ضرورة فيه .

وقال الأعشى ، وأنشدناه يونس :

ثمت لا تجزوننى عند ذاكم
ولكن سيجزىنى الإله فيعقبنا (٢٢٤)

وهو ضعيف فى الكلام • وقال طرفة :

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها
وياوى إليها المستجير فيعصما (٢٢٥، ٢٢٦)

اه ، وانظر المقتضب ٢ : ٢٣ ، ٢٣ ، والأصول ٢ : ١٨٢ •

فنصب المضارع بعد الفاء الواقعة فى الواجب جائز فى
ضرورة الشعر ، أما فى سعة الكلام فلا يجوز •

وهناك بعض أساليب سمعت عن العرب توهم أن نصب
المضارع بعد الفاء الواقعة فى سياق الواجب جاء فى النثر ،
مثل قولهم : إن تآتنى فتكرمنى آتك ، وإن تآتنى آتك فآكرمك ،
ومثل قولهم : حسبته شتمنى فآتب عليه •

أما الأول والثانى فإنما جاز النصب فيهما لشبه الشرط
بالنفي فى الحال ، فإذا قلت : ما تآتينى فتحدثنى ، فقد
نفيت الإتيان فى الحال وفى المستقبل ، وإن قلت : إن تآتنى
فتكرمنى آتك ، أو إن تآتنى آتك فآكرمك ، فقد نفيت الإتيان

(٢٢٤) يقال : أعقبه الله بطاعته : أى جازاه • والمعنى : لا أيتقى
منكم جراً ، إنما أجرى على الله • والشاهد فيه : نصب « يعقب » بعد
الفاء فى الواجب • وهو جائز فى الشعر للضرورة ، أما فى النثر فلا يجوز •
(٢٢٥) يآوى : ينجأ ، يعصم : يمنع ، وكمنى بالهضبة عن عزة قومه
ومنعتهم • والشاهد فيه نصب « يعصم » بعد الفاء فى الواجب للضرورة •
(٢٢٦) ٣ : ٢٩ ، ٤٠ •

الذى هو الشرط فى الحال ، لأن « إن » تخلص المضارع للاستقبال ، فلا يكون للحال .

أما المثال الثالث فإنما جاز فيه نصب المضارع « اثب » فى غير نفي أو طلب ، لوقوعه فى سياق الظن ، والظن ييسر إيجابا ، فهو يشبه النفي ، إذ معناه : ما شتتمنى فاثب عليه .

وقد أجاز العلماء النصب فى أساليب أرى أنه لا يجوز فيها ، مثل : كانك وال علينا فتشتتمنا ، ومثل : إنما يجيى فيكرمنى زيد .

أما الأول فقد قال فيه ابن السراج : « وقالوا : « كان » ينصب الجواب معها ، وليس بالوجه ، وذلك إذا كانت فى غير معنى التشبيه ، نحو قولك : كانك وال علينا فتشتتمنا » (٢٢٧) اه .

وقال الرضى : « وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفى أو القلة قياسا لا سماعا . وقد يجىء التشبيه المفيد لمعنى النفى ملحقا بالنفى . أى منصوب الجواب ، نحو : كانك وال علينا فتشتتمنا . أى لست بوال .

أما إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفى ، فلا يجوز ذلك ، (٢٢٨) . اه

والظاهر أن المثال مقيس ، كما قال الرضى ، لأن دقة الأساليب العربية لا تظهر فيه . فالشتتم فى المثال واقع فى اللفظ والمعنى ، لأنك لا تقول ذلك إلا بعد وقوع الشتم ، أما فى

(٢٢٧) الاصول ٢ : ١٨٥ .

(٢٢٨) شرح الكافية ٢ : ٢٤٥ .

التقدير : لست بوال علينا فتشتمنا فهو منتف في اللفظ والمعنى ، وذلك مخالف لأساليب العرب . ولعل ذلك هو السر في ضعف النصب ، كما قال ابن السراج ، لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء المسبوقة بالنفى إذا كان واقعا .

فإذا قلت : ما تأتيني فتحدثني ، بالنصب - كان الحديث منتفيا في اللفظ والمعنى ، لأن نصبه - كما قال سيبويه - على أحد معنيين : ما تأتيني محذوفا ، أو : ما تأتيني فكيف تحدثني . ولا يقال : كأنك وال علينا فتشتمنا ، إلا إذا كان الشتم قد وقع .

والصواب فيه الرفع ، ولا يجوز النصب كما قدمنا . ولا يكون الرفع على القطع ، وإلا فسد المعنى . فإذا قلت : إن التقدير فيه : لست واليا علينا فأنت تشتمنا ، تكون قد أثبت لمخاطبك الحق في الشتم إذا لم يكن واليا . وليس هذا هو المعنى المراد . ولكنه يرفع على معنى : لست واليا علينا فلم تشتمنا .

أما المثال الثاني فقال فيه الرضى : « وقد جاء بعد الحصر بإنما ، نحو : إنما يجيئني فيكرمني زيد ، لما قلنا في حتى إن فيه معنى التحقير القريب من النفي » (٢٢٩) . اهـ

وأقول : قوله « وقد جاء بعد الحصر بإنما » . أى نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية جاء بعد الحصر بإنما . وعبارته توهم بأن المثال مسموع . وإذا كان كذلك فلا كلام لنا فيه . أما إذا كان مقبولا - وهو ما أعتقد - فإن نصب المضارع فيه لا يجوز ، لثلاثة أمور :

أولها :

أن الكلام فى قوة الإيجاب ، فإذا قلت : إنما يجيئنى فيكرمنى زيد ، كأنك قلت : يجيئنى فيكرمنى زيد ، لأنك تنفى وقوع فعلى المجيء والإكرام من جميع الناس ، وتثبتهما لزيد ، والمعنى : ما يجيئنى فيكرمنى إلا زيد ، ولذلك كانت « إنما » أداة حصر ، لأنها فى تقدير « ما » و « إلا » ، وإذا كان الكلام إيجابياً أو فى قوة الإيجاب لا يجوز النصب :

الثانى :

أن القريب من هذا المثال مما سمع عن العرب ، ما ذكره سيبويه بقوله : « وتقول : ما تأنينا فتكلم إلا بالجميل ، فالمعنى : أنك لم تأتنا إلا تكلمت بجميل » (٢٢٠) . اهـ .

ولو قارنا بين المعنيين فى المثالين لوجدنا بينهما بونا ، فالمعنى فى مثال سيبويه : لم تأتنا إلا تكلمت بجميل ، أى لم تأتنا إلا فى هذه الحال ، فالإتيان منفى ، والتكلم منفى ، إلا فى حال واحدة هى التكلم بالجميل ، فالمستثنى من المنفى الحال .

أما فى : إنما يجيئنى فيكرمنى زيد ، فإن المجيء والإكرام منفى وقوعهما من جميع الناس ، ومثبتان لزيد ، فالمستثنى من المنفى - الفاعل المثبت له الفعل ، وفرق بين المعنيين .

الثالث :

أن النصب إنما يكون إذا تغير المعنى عن معنى الرفع

و الجزم . وفى قولنا : إنما يجيئنى فيكرمنى زيد ، المعنى فى الرفع والنصب واحد ، لأن المجيء والإكرام محصوران فى زيد ، ،ى واقعان منه ، فالفعلان مثبتان إذا كان الفاعل زيد ، ومنفيان إذا كان الفاعل غيره ، والمعنى واحد ، سواء رفعت « يكرم » أم نصبتة . فلا وجه لتغيير إعراب الفعل من الرفع إلى النصب ، لأن تغيير الإعراب دليل على تغيير المعنى . والمعنى لم يتغير . فما ذهب إليه الرضى من جواز نصب الفعل « يكرم » فى : إنما يجيئنى فيكرمنى زيد ، غير صحيح .

هذا وما بذلته من جهد فى إعداد هذا البحث لا يخفى على القارئ الكريم . أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه ، وأن ينفع به كل من قرأه ، والحمد لله أولا وآخرا ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الدكتور

عوض مبروك عبد العزيز شحاته

دمنهور فى ٢٥ من رجب سنة ١٤١٢ هـ

٣٠ من يناير سنة ١٩٩٢ م

مراجع البحث

- ١ - الأشباه والنظائر • للسيوطي • تحقيق طه عبد الرؤوف سعد • مكتبة الكليات الأزهرية •
- ٢ - أدب الخلفاء الراشدين • للدكتور جابر قميحة • دار الكتب الإسلامية •
- ٣ - الأصول في النحو • لابن السراج • تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي • مؤسسة الرسالة • بيروت •
- ٤ - الانصاف في مسائل الخلاف • للأنباري • تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد •
- ٥ - أوضح المسالك • لابن هشام • المطبعة البهية المصرية •
- ٦ - البيان في غريب أعراب القرآن • للأنباري • تحقيق طه عبد الحميد • طه • الهيئة المصرية العامة للكتاب •
- ٧ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك • للمرادي • تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سنيمان • مكتبة الكليات الأزهرية • ط الثانية
- ٨ - حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب • مطبعة المشهد الحسيني بمصر •
- ٩ - حاشية الصبان على الأشموني • مطبعة دار الكتب العربية بمصر •
- ١٠ - حاشية يس على التصريح • المطبعة البهية المصرية •
- ١١ - ديوان الأعشى ميمون بن قيس • دار بيروت للطباعة والنشر •
- ١٢ - ديوان امرئ القيس • دار صادر بيروت •
- ١٣ - ديوان أوس بن حجر • تحقيق الدكتور محمد يوسف • دار صادر بيروت •
- ١٤ - ديوان جرير • دار صادر بيروت •
- ١٥ - ديوان زهير بن أبي سلمى • دار صادر بيروت •
- ١٦ - ديوان شعر الحادرة • دار صادر بيروت •
- ١٧ - ديوان عامر بن الطفيل • دار صادر بيروت •
- ١٨ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات • دار صادر بيروت •
- ١٩ - ديوانا عروة بن الورد والسهمؤال • دار صادر بيروت •

- ٢٠ - ديوان عفترة • دار صادر بيروت •
- ٢١ - ديوان الفردق • دار صادر بيروت •
- ٢٢ - ديوان قيس بن الخطيم • تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد • دار
صادر بيروت •
- ٢٣ - روح المعاني •
- ٢٤ - شعر مروان بن أبي حفصة • تحقيق الدكتور حسين عطوان • دار
صادر بيروت •
- ٢٥ - السبعة في القراءات • لابن مجاهد • تحقيق الدكتور شوقي ضيف •
الطبعة الثانية • دار المعارف •
- ٢٦ - شرح ابن الحاجب لكافيته • دار الطباعة العامرة • معارف تطارات
جليلة سنة ١٣١١ هـ •
- ٢٧ - شرح الأشهدوني مع حاشية الصبيان • دار الكتب العربية الكبرى •
- ٢٨ - شرح التصريح على التوضيح • للشيخ خالد الأزهرى • المطبعة
البيهية المصرية •
- ٢٩ - شرح الرضى على الكافية • دار الكتب العلمية بيروت • •
- ٣٠ - شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ • لابن مالك • تحقيق د • عبد المنعم
أحمد هريدى • دار الفكر العربى •
- ٣١ - شرح المفصل • لابن يعيش • تحقيق جماعة من العلماء بمعرفة مشيخة
الأزهر • المطبعة المنيرية •
- ٣٢ - كتاب سيبويه • تحقيق عبدالسلام هارون • مكتبة الخانجي •
- ٣٣ - الكشاف في تفسير القرآن الكريم • للأزمخشري • دار الريان للتراث •
- ٣٤ - لسان العرب لابن منظور • دار المعارف • القاهرة •
- ٣٥ - معانى الحروف للرماني • تحقيق د • عبد الفتاح اسماعيل شلبي •
دار نهضة مصر •
- ٣٦ - معانى القرآن للأفراء • تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد على
الذجار • الهيئة المصرية للكتاب •
- ٣٧ - مفتى اللبيب عن كتب الأعراب مع حاشية الدسوقي • مطبعة المشهد
الحسيني • مصر •

- ٣٨ - انفصل للزمخشري بشرح ابن يعيش • تحقيق جماعة من العلماء
بمعرفة مشيخة الأزهر • المطبعة المنيرية •
- ٣٩ - المقتضب • لأبي العباس المبرد تحقيق د • محمد عبد الخالق عزيمة •
إجفة أدياء التراث الإسلامى •
- ٤٠ - فوج البلاغة • للإمام على بن أبى طالب • تحقيق د • صبحى الصالح
دار الكتاب اللبناني •